

العيش في حالة من الخوف

«من المثبط أن تكون عربيا مسلما تعيش في الولايات المتحدة هذه الأيام. حينما تذهب إلى الشرق الأوسط، يُنظر إليك على أنك دافع ضرائب أمريكي تعمل من خلال نقودك، على تكمير منازل الناس، وحينما تعود إلى الولايات المتحدة، يُرتاب فيك بوصفك إرهابيا محتملا وخاطفا للطائرات».

راند جرار

ناشط عراقي أمريكي

ثقافة القمع القومية:

فى الذكرى الأربعين لاحتلال غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، أصدرت مجموعة من المثقفين والنشطاء والكتاب الأفارقة الأمريكيين البارزين «خطابا إلى أمريكا السوداء حول الحقوق الفلسطينية وتنظيم مسيرة ١٠ يونيو» وطلبت من الجالية الأفروأمريكية الاضطلاع بدور قيادى للفت الانتباه إلى الأعوام الأربعين من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني. وكما كان متوقعا، هاجم دايفيد هورويتز الموقعين، والذين كان من بينهم كورنيل وست، وماينج مارابل، ومحمود مامداني، وباريرا رانسبى وبركسى سببوت وسدريك روبينسون، هاجمهم بصفتهم «محبين للإرهابيين» و«معادين للسامية» و«كارهين لإسرائيل». وبدلا من شجب أربعين عاما من الاحتلال الإسرائيلي، نجده يقول إنه كان ينبغى على هؤلاء الأساتذة والنشطاء والشخصيات الدينية المعادين للسامية إحياء ذكرى خمسين عاما من «الحروب القذرة التى شنها

العرب» على إسرائيل التى كان ينبغي عليها [إسرائيل] طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية فى عام ١٩٦٧ لولا أن تغلب عليها نزوعها للخير.

مثل هذا الهجوم مألوف ومجرب، وفيما أن هورويتز الذى لا يتمتع بالمصداقية وليس له سوى القليل من المسوغات، ما هو إلا مهووس بجنون العظمة متخصص فى التشهير، فإن مثل هؤلاء «الأرزقية» المؤدلجين، يقومون بدور حاسم فى حشد التنظيمات والمؤسسات وتأجيج المشاعر الجماهيرية. فى الفصول السابقة، تم إلقاء الضوء على الأجنحة العامة للاكاديميين المارقين، والمرتزة المؤدلجين، والمخبرات/المخبرين المحليين الانتهازيين، والصحفيين الشركائين، و«مراكز الأبحاث»، واللوبيات، وجماعات الموالاة، وأجنحة الحكومة المحلية والفدرالية، للتحكم فى النقاشات حول الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين والعراق. تعدد الكتب الإرشادية والتى تكتبها الجماعات المناصرة لإسرائيل بشكل أساسى إلى إعطاء التعليمات

لكوادر الطلبة عن كيفية العمل بنشاط ويقظة لإشراك إدارات الجامعات، ومجالس الأمناء، والخريجين، والمناحين ومجموعات هيئات التدريس والزملاء من الطلبة، إلى جانب المجتمعات المحلية، والإعلام، والحكومة، إشراكهم في حملاتهم لوقف الأبحاث الأكاديمية الأخلاقية الصارمة، والأنشطة، والنقاشات الناقدة لسياسات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط ولجرائم إسرائيل في حق الفلسطينيين، بل وتجريمها.

ليس بالأمر الصعب اصطناع الاشتراك في الحركة المعادية للفلسطينيين ودعمها في وجود التحيزات القائمة السائدة المناصرة لإسرائيل في إدارات الكليات، والصحافة والدوائر السياسية بالولايات المتحدة والتي هي ثمار أنشطة مماثلة ظلت تعمل لعقود عدة. تم إثبات العلاقة بين لوبي إسرائيل، والسياسيين، بل والأكاديميين أيضاً، على المستوى العلني والعام من خلال مقال جون ميرشايمر وستيفن وولت الشهير. بيد أن هذا الكتاب وبدلاً من إلقاء المسؤولية على لوبي ماكر يعمل ذليلاً يحرك الكلب السياسي الأمريكي، فإننا نزعم أن كراهية العرب والإيقاع بالمسلمين، هي من العناصر الأيديولوجية الثابتة في اللاوعي السياسي للولايات المتحدة. سناقش في الفصل السادس بيجاز كيف أن تحالف الولايات المتحدة وانحيازها الطبيعي لإسرائيل، ودعمها الاقتصادي والعسكري والسياسي للدولة الصهيونية، لا يرجع فقط إلى رغبة كليهما في التحكم بالمنطقة، بل هو ناجم أيضاً عن أيديولوجيا الاستيطان/ الاستعماري وتاريخ البلدين المتماثل.

تُجسد حالة البروفسور العريان، ومحنة الأكاديميين العاملين في مجال دراسات الشرق الأوسط (وغيرهم من ذوي العقائد المبدئية حول العدالة الاجتماعية في الشرق الأوسط)، تجسد محاولة النظام القانوني للولايات المتحدة - بالتناغم مع الهيئات والوكالات غير التابعة للدولة بدءاً من المجموعات المناصرة للصهيونية ومراكز الأبحاث التابعة للمحافظين الجدد وحتى إعلام التيار السائد والمؤسسات الأكاديمية- محاولاتها التي لا تقتصر على منع الأحاديث والأنشطة الناقدة للولايات المتحدة وإسرائيل من خلال الإجراءات القانونية التي تستند إلى اتهامات أخرى، بل وتجريم الذين يسعون

إلى ممارستها. لم يلتزم النظام القانونى بمراعاة الحقوق المدنية الأساسية بما فيها «الحريات» التى نص عليها الدستور وكفلها وبخاصة التعديل السادس والثامن والرابع عشر.

ومثل ما هو حادث مع كثير من الأقليات الأخرى، نجد أن النظام القانونى مُسَيَّس وهناك العديد من حالات ازدواجية المعايير. بيد أنه فى حالة العرب والمسلمين الأمريكين، فإن الكثيرين غالبا ما يؤيدون هذا التسييس ولا ينتقده سوى القليلين وذلك تحديدا لأن التيار السائد الأمريكى ملتزم أيديولوجيا بأمن إسرائيل على حساب حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره - ناهيك عن حقه فى الحياة وعدم خضوعه للتعذيب والعقاب الجماعى وتجويعه من خلال الحصار. وفى أفضل أحواله يقتل النظام القانونى قضايا ضد المشاهير والقيادات البارزة الإسلامية والعربية من أجل مكاسب سياسية على الجبهة الداخلية، أما فى أكثر الحالات خبثا وشرًا، فإن هذه الممارسات تستغل لإحدى الأدوات المفتاح فى حملة مستدامة تقودها الحكومة من أجل قمع المعارضة والاختلاف بالداخل الأمريكى.

تعتبر قضية العريان نموذجا لأنها سبقت أحداث ٩/١١، حيث مضت وزارة العدل، وبأسلوب متكرر، فى مطاردته، منذ التسعينيات، واتهامه هو ومجموعاته من النشطاء بمخالفة القانون، وبعد كل مرة يُبرئه فيها القضاء، كان مكتب المدعى العام الأمريكى والإف بى آى، يضاعقان الجهود لتوجيه تهمة جديدة ومحاكمته. ومن المفارقات، وكدليل على العداء المسبق ضد العريان، أنه كلما كانت التهمة الموجهة إليه واهية هشية بدت صورته العامة الإنسانية السائدة قناعا محكما فى نظر الإعلام الأمريكى والجمهور المتعطش لضبط المتهمين بالإرهاب. تعكس حقيقة أن دمانة خلق العريان شديدة الوضوح وبرامته تم تفسيرهما على أنهما يؤشران إلى وجود خلية هاجعة تتآمر ضد الحريات الأمريكية، تعكس الإسلاموفوبيا الثقافية المتأصلة فى الإعلام وفى المجتمع الأمريكى. ظل العرب، والعرب الأمريكين، المواطنون منهم والمهاجرون القانونيون يعيشون فى الولايات المتحدة طوال عقود فى حالة من الحصار، وغالبا ما كان هذا

حصاراً حرقياً سادته العنف وممارسته التنظيمات المتطرفة اليهودية الموالية للصهيونية مثل عصابة الدفاع اليهودية (JDL) ووثقته المنظمة المنافسة لها أى عصابة مكافحة التشهير (ADL). فإلى جانب التخطيط لاختطاف طائرة عربية عام ١٩٧٠، قامت JDL بمهاجمة النشاط والسياسيين والتنظيمات الأمريكية العربية طوال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتهديدهم وتدمير ممتلكاتهم وتفجير مقرهم. قاموا بترويع المُصلين فى المساجد، وزرعوا قنبلة فى مكتب داريل عيسى العضو العربى الأمريكى بالكونجرس، وقتلوا فى عام ١٩٨٥ ألكس عودة، الناشط العربى الأمريكى. فى الفترة الممتدة من السبعينيات وحتى التسعينيات، سعى مخطط إرهاب ADL بنشاط إلى اغتيال القيادات البارزة من العرب الأمريكيين والمُتحدثين باسم القضية الفلسطينية ووصل مخططهم الإرهابى ذروته حينما استهدفوا ألكس عودة وقتلوه بزرع قنبلة بمكتبه عام ١٩٨٥. قامت عصابة مكافحة التشهير المستهدفة من JDL بتاريخ سجل حملة العنف والإرهاب التى قامت بها تلك المنظمة، ومن المفارقات أن ADL الناقدة لـ JDL قامت فى التسعينيات بتجميع استخبارات عن اللجنة العربية الأمريكية المناهضة للتمييز ADC وإخضاع أعضائها للرقابة، ويتواطؤ من شرطة سان فرانسيسكو وسان دييجو، جمّعت سجلات شاملة عن أعضائها.

كراهية «الأخر»: السياق المعاصر لأفعال الكراهية وإجراءاتها:

بعد ١١ سبتمبر، تفجرت مستويات جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين وتدمير ممتلكاتهم بل وقتلهم (ومعهم غيرهم من غير البيض الذين اعتقد خطأ أنهم عرب أو مسلمون) مما استدعى الاعتذارات والدعوة إلى التعقل بل والاستنكار أحياناً. وكما ذكرنا من قبل، بينت هيومان رايتس ووتش أن جرائم الكراهية ضد العرب تزايدت بمعدل ١٧٠٠٪ ومضت تتدرج ككرة الثلج على خلفية من التعليقات وكتابات الرأى المبيئة بالظلم والذم التى نشرتها وبنثها جميع وسائل الإعلام المحلية والقومية. لم يتصد سوى انقلبة القليلة للمشاعر التى عبر عنها المذيع مايكل سافيدج وما كاله من قذح للعرب والحط من شأنهم واصفا إياهم بأنهم «لا آدميون» و«متعصبون ناشيون

عنصريون» يستحقون القصف بالقنابل النووية. فى عام ٢٠٠١، طلعت تلك المشاعر وانتشرت كالفيروسات فى جميع أنحاء الولايات المتحدة و أدت إلى ارتكاب عدد كبير من جرائم الكراهية. أصدرت ADC تقريراً عن جرائم الكراهية ضد العرب الأمريكيين التى ارتكبت فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨، وهو تقرير مثير للاهتمام لأن المنظمة تؤكد على التراجع فى أعمال العنف ضد العرب والمسلمين فى سياق نكرها أن العنف تراجع من مستوى «المذابح» المنظمة حيث بلغ عدد الضحايا ٧٠٠ سنوياً إلى متوسط يتراوح بين ١٢٠ و ١٣٠ حالة سنوياً. وعلى الرغم من لهجة التقرير المتفائلة إلا أنها تورد قائمة كبيرة من أعمال التحرش والمضايقات والتمييز التى استمرت ضد العرب الأمريكيين طوال العقد الأول من الألفية الجديدة. بيد أن ثمة تقريراً عن أعمال العنف ضد المسلمين فى الغرب لمنظمة هيومان رايتس فيرست يذكر أن جرائم الكراهية ضد الأفراد، والمجموعات، والمؤسسات المسلمة تزايدت بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. تذكر إحدى الدراسات أن عدد جرائم الكراهية التى ارتكبت ضد المسلمين أعلى من العدد الذى ارتكب ضد السود الأمريكيين ويكاد يماثل عدد جرائم الكراهية ضد اليهود وضد المثليين والمثليات.

لكن ما لا تذكره هذه الدراسة هو أن معدل جرائم الكراهية ضد المسلمين والعرب هو الأعلى عن كل فرد على مستوى الولايات المتحدة.

وفيما تحاول الجماعات العربية والمسلمة الأمريكية التى تنادى بالاندماج أن تؤكد على الجانب الإيجابى بإشاداتها بتراجع عدد جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين الأمريكيين، هذا على الرغم من الواقع الذى يشهد على استمرار الهجمات واستدامتها. ليس من الصعب إثبات العلاقة المتبادلة بين حملات الإسلاموفوبيا وبين جرائم الكراهية. فى خريف عام ٢٠٠٨ وأثناء الانتخابات الرئاسية، وكما سترى فى الفصل القادم، كان يتم تقاذف مقولات الإسلاموفوبيا وتبادلها بأسلوب فح و قبح. قامت ميامى هـرالد فى سبتمبر من العام ذاك بتوزيع دى فى دى مجاناً بعنوان «الهاجس» مع ملحق الأحد الأسبوعى يحتوى على «تحليل» للإرهاب الإسلامى والتعصب الإسلامى

بالداخل الأمريكي وبالخارج. أعدّ الدي في دي ما أسمته إحدى الدراسات «الدستة القذرة» ممن يجيدون إطلاق البذاءات والتشويهات. كتب مادة «الهاجس» وأنتجها «كلاريون فاند» وهو تنظيم مشبوه مناصر للصهيونية، قام بتمويل ٢٨ مليون نسخة من الدي في دي وتوزيعها فى الولايات المتحدة علاوة على توزيع ٧٠ صحيفة متحيزة ضد المسلمين ومعها الدي في دي أثناء حملة انتخابات ٢٠٠٨ بما فى هذا توزيعها فى كبرى مدن ولاية أوهايو. وبنهاية هذا الشهر كان قد تم إطلاق الغازات على أحد مساجد دايتون/ أوهايو فى وجود ٣٠٠ شخص داخله. وعلى الرغم من أن مقر الجمعية الإسلامية بدايتون الكبرى تعرض لهجوم بمادة كيميائية مهبجة حُدثت على أنها «رذاذ الفلقل» إلا أن الإف بى آى وقوة شرطة دايتون رفضوا تصنيف الهجمة رسميا على أنها «جريمة كراهية».

ظلت الهجمات على المساجد تحدث طوال عام ٢٠٠٨، وارتكب غالبيتها مجموعات فاشية مثلما حدث فى كولومبيا، تنيسى فى فبراير حينما تعرض المسجد المحلى لهجمات بالقتال الحارقة ورسم الفاشيون الصليب المعقوف على جدرانه. وعلى حين أن القتال الحارقة وإطلاق الغازات قد لا تكون أحداثا مستدامة فإن التحرش بالمسلمين ومضايقتهم، وأعمال التخريب التى تلحق بالمساجد تقع يوميا. وفى هذا السياق، يعتبر المركز الإسلامى بميامى أحد الأمثلة الدالة حيث تعرض للأعمال التخريبية ست مرات خلال بضع سنوات وشمل ذلك إطلاق وإبل من الرصاص فى يناير عام ٢٠٠٩. لم تتراجع تلك الهجمات منذ تولى أوباما، حيث جرى اقتحام عدد من المساجد، وتدميرها، وتدنيها وكان من بينها المركز الإسلامى بسايبيراس كاليفورنيا فى يونيو ٢٠٠٩، حيث جرى رش عبارات تشهير عنصرية بالألوان على جدرانه ومعها تهديدات من قبيل «سنقتلكم جميعا». وفى وقت لاحق من العام ذاك تعرضت أربعة مساجد فى كارولاينا الشمالية وأوريجون وكاليفورنيا للهجوم.

المضايقات والتشاحنات وحديث الكراهية، والهجمات التى يتعرض لها الطلبة المسلمون العرب، والمحجّبات والملتحون والمساجد، والمراكز الإسلامية المحلية أكثر

من أن تحصي. وأيا كان عددها، فإن جرائم الكراهية ضد الأفراد والمؤسسات ظلت مفرطة، ومع الأخذ فى الاعتبار الجدل الخلافى حول ما عُرف باسم «مبادرة قرطبة» التى اشتهرت أيضا تحت مسمى «مسجد موقع الحدث Ground Zero Mosque»، فإن العداء ضد المسلمين يبدو فى تصاعد فى سنوات أوباما. ظلت اللجنة العربية لمناهضة التمييز، والمؤسسة العربية الأمريكية ومجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية CAIR ناشطين فى تسجيل تلك الانتهاكات، لكن يجدر القول إن ملفاتهم ليست شاملة أو مكتملة وبدلا من أن نستعرض القائمة المطولة للانتهاكات الصادمة لحقوق المسلمين والعرب الأمريكيين المدنية (ناهيك عن اللاتينيين، والأفروأمريكيين، والأمريكيين والهنود الهندوس، والسيخ والأرثوذكس اليونانيين الذين يُظن خطأ أنهم مسلمون)، فقد تعاطينا فى الفصول السابقة مع خطابات الإسلاموفوبيا التى تمت صياغتها ثم أعيد توجيه مسارها خلال «الحلقات الخارجية من المعلقين» الآخذة فى الاتساع على مدى العقدين الأخيرين وذلك كى تُفسر سبب تكرار حدوث المضايقات والتحرشات والانتهاكات ضد المسلمين والعرب وانتشار تلك الممارسات بالداخل الأمريكى. وكما أوضح مايكل ولش بإقناع فإن لوم العرب والمسلمين واتخاذهم كباش فداء أصبح ملمحا مفتاحا فى «ثقافة للتحكم» - ليس فقط التحكم فى العرب والمسلمين، بل ومن خلال بث الخوف والترويع، فى الآخرين الذين قد يضطلعون بالتعبير عن آراء معادية للحكومة، أو مجرد آراء غير مُحببة.

أهم حقيقة ينبغى أن تُبقى عليها نصب أعيننا هى أن هذا المناخ الذى تقع فيه جرائم الكراهية والترويع والتحرش لم يوجد فقط الإعلام، وجماعات المصالح الخاصة والسياسيون، ولا إدارة بوش والإدارات السابقة التى كانت تتشارك فى نفس الأهداف فى الشرق الأوسط، بل إنه أيضا - وكما سنرى فى الفصل القادم، قد استمر واضحا فى خطاب أوباما «مفتوح اليد/ محكم القبضة»، بالرغم من تغير شكله.

سيكولوجية الاعتقال والاحتجاز:

ظل المسلمون والعرب، وعلى الرغم من احتجاجات المجموعات المناصرة وتنظيمات

الحقوق المدنية وأيضاً الليبراليون الذين يدافعون عن «التسامح» و«التفهم» - ظلوا يعيشون في حالة من الخوف في السنوات التي أعقبت ٩/١١. وصل هذيان الإسلاموفوبيا في صورته الفجة المضخمة إلى مستوى هذيان معاداة السامية الجماهيرى بألمانيا النازية في ثلاثينيات القرن الماضي. يعتبر كتاب ميتشل مولكين المخيف وعنوانه «دفاعاً عن الاعتقال» جوهره النقاشات اليمينية حيث تطرح المؤلفة بوضوح تام لا تشويه شائبة المنطق الوقح المريض لهؤلاء الذين يصادقون على تجريد الأقليات الإثنية والعرقية بالولايات المتحدة من حرياتهم المدنية. يعتبر الكتاب نموذجاً للنقاش القياسى المبهم المتسرر لهؤلاء الذين يدعون إلى عمل ملفات عنصرية للملاح العرب والمسلمين الأمريكيين ووسمهم وإلى التمييز ضدهم باسم الأمن القومى الأمريكى. فى مقدمة كتابها بعنوان «حان وقت التمييز»، تدافع مولكين بصراحة عن حق الحكومة فى أن تدرس مسألة احتجاز الأمريكيين العرب والعرب من غير المواطنين، بل وحاجتها إلى التخطيط لذلك وتنفيذه فوراً. وفى نفس الوقت، وياتباعها تكتيك اليمين المُجرب منذ القدم، تقلل من شأن الذين «يثيرون المخاوف من الاحتجاز» والذين يتخوفون من إمكانية، أو مخاطر، احتجاز الأمريكيين العرب واعتقالهم بمجملهم وفقاً لما تدعو له.

كسب كتاب مولكين دعماً كبيراً من جانب المُعلقين الموالين لإسرائيل والمحافظين من أمثال دانييل بايبس الذى دافع عن الاعتقال غير القانونى لليابانيين الأمريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية بصفته سابقة ناجحة للاعتقال بالجملة. لدى العرب الأمريكيين أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مثل تلك المشاعر ظلت سائدة فى الولايات المتحدة بعد ٩/١١. مثلاً، قام بيتر كيرسانو من مفوضية الحقوق المدنية الأمريكية USCCR، علنا بتهديد قيادات العرب الأمريكيين أثناء زيارة له لميشيجان أكثر مراكز العرب الأمريكيين نشاطاً فى أمريكا الشمالية، بدلا من الدفاع عنهم، حيث قال إنه ليس ثمة من سيعترض أو يبدي أسفه حول الاعتقال الجماعى للعرب الأمريكيين إذا وقعت هجمات أخرى على أرض الولايات المتحدة. بدت دعوات الاعتقال الجماعى

تأخذ شكل الواقع المموس لدى إعلان شركة هالبرتون فى ٢٤ يناير ٢٠٠٦ أن وزارة الأمن الداخلى تعاقدت لبناء «مراكز احتجاز» جديدة تابعة للوزارة من أجل «مواكبة التطور السريع للبرامج الجديدة».

تنهال على الجالية العربية بانتظام تهديدات مبطنة من جانب وسائل الإعلام والمعلقين اليمينيين والسياسيين بحدوث مذابح وهجمات واعتقالات.

الشيء المروع والمفيد فى أن فى كتاب مولكين هو أن الأمثلة التى تستخدمها للدفاع عن احتجاز العرب الأمريكيين - الذين تزعم أنهم فى غالبيتهم طابور خامس من دعاة الفتنة الهدامين- أن تلك هى الأمثلة ذاتها التى يجدها غالبيتنا نماذج للتعصب البغيض بل والفاشى. نجدها، مثلا، تستشهد بما قاله هوارد كويل النائب عن كارولينا الشمالية والذى يترأس اللجنة الفرعية القضائية للجريمة والإرهاب والأمن الداخلى، حيث قال فى دفاعه عن احتجاز اليابانيين الأمريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية، إن تركهم فى الشوارع كان خطرا على الأمن وذلك لأنهم كانوا يمثلون تهديدا للولايات المتحدة «تماما مثل العرب الأمريكيين العازمين وفقا لجميع الاحتمالات، على الإضرار بنا».

وإذا أمكننا التفاوضى عن مولكين لأنها وعلى الرغم من أنها بغيضة منفرة، فهى غير قادرة على إحداث الأذى، فإن التصريحات الموججة العلنية التى يدلى بها مسؤولو الولايات المتحدة المنتخبون أخطر من أن يتجاهلها المرء بسهولة بصفتها تافهة غير مؤثرة. ألمحت سو ميريك، وهى نائبة أخرى عن كارولينا الشمالية، عامدة عن وجود «رابطة محتملة بين العرب الأمريكيين والإرهاب العالمى» وهؤلاء الذين يديرون «جميع محلات المعونات فى أنحاء البلاد». ويعد احتجاج كثير من تنظيمات العرب الأمريكيين على تعليقاتها، تراجع ميريك قائلة إنها أرادت فقط أن تذكر الجاليات بالخطر الحقيقى للإرهاب بما فى ذلك «الاتجار غير القانونى فى كويونات الأطعمة من خلال تلك المحال بهدف غسل الأموال لصالح بلاد معروف عنها أنها تأوى الإرهابيين». وإذا بدا خطر الاحتجاز الجماعى ضربا من الخيال للتيار السائد فى أمريكا، فإن النظرة العابرة تكشف عن الخطاب العنصرى السائد الذى يرى فى جميع المسلمين

والعرب الأمريكيين طابورا خامسا مخربا، وأن كل رجل وامرأة وطفل مسلم، بحسب ما قاله كنت أونو «إرهابى محتمل».

يستخدم الخطاب المعادى للعرب والمسلمين لمحاولة تحقيق أهداف أخرى: الفوز فى الانتخابات كما فى حالة مصادقة المرشح دان فانيلى على التمييز العنصرى بل والتعذيب، أو ما دعا إليه المرشح تي. بوون بيكنز من إطلاق الحملات ضد العرب لتشجيع الأمريكيين على الإقلال من استهلاك النفط الأجنبى [أى العربى]. أثار فوز ريمافقيه، الأمريكية المولودة بجنوب لبنان، فى مسابقة ملكة جمال الولايات المتحدة عاصفة كلامية حيث قال البعض إن هذا الفوز يثبت عدم وجود تمييز عنصرى فيما سخرت وسائل إعلام التيار السائد وذكرت أن ملكة الجمال «العربية» تمثل حزب الله وهو يرتدى البكيني. أما دانييل بايس فقد رأى مؤامرة فى زيادة تواتر فوز المسلمين والعرب فى مسابقات الجمال وألح إلى أن أنشطة «الفعل الإيجابى» فى عالم الاستعراضات ما هى إلا فرصة لخلايا الإسلام المتطرف الهاجعة لمزيد من تهديد الولايات المتحدة بهجمات إرهابية. وصل حصار المسلمين والعرب فى الولايات المتحدة درجة إطلاق بعض الشخصيات الإعلامية من أمثال جلين بيك، على الهواء مباشرة التهديدات والتوبيخات لكيت إليسون، أول عضو مسلم بالكونجرس (عن نيويورك) قائلا إن على المسلمين «أن يكونوا فى مقدمة الصفوف أمام مكاتب التطوع من أجل إطلاق النار على رعب المسلمين الأشرار بالخارج». ثم مضى فى مصادقته الصريحة على احتجاز المسلمين الأمريكيين قائلا: «أبلغكم، والله شاهد على ما أقول، أن البشر، ولسوء الحظ، ليسوا من القوة بحيث يستطيعون كبح أنفسهم عن إقامة أسوار من الأسلاك الشائكة حادة الأطراف واحتجازكم داخلها».

أيضا، يقوم مسئولو فرض القانون والعدالة بتأييد فكرة أن العرب والمسلمين أقلية يحتمل لها إثارة الفتنة والبغضاء، ومن بين هؤلاء، إعلاميون ورجال قضاء بارزون مثل كبير قضاة ألاباما السابق القاضى جورج مور الذى كتب مؤخرا افتتاحية بأحد المواقع الإلكترونية اليمينية جاء بها «يوجد الخطر الأكبر على بلدنا حينما تُفتح

المكاتب والمؤسسات الحكومية أمام التأثير الإسلامى الذى يقوم غالبا على أساس الافتراضية الزائفة بأن الله هو نفس الرب المذكور بالإنجيل. أيضا يبلغ عدد المسلمين فى جيشنا ١٠٠٠٠ فرد وهو عدد أخذ فى التنامى هذا على الرغم من التحذير الداخلى من جانب وكالة استخبارات الدفاع بأن الجنود المسلمين يمثلون تهديدا أمنيا محتملا. إن الحفاظ على ثقافتنا وإيماننا بالرب أمر حاسم إذا أردنا الانتصار فى هذه الحرب الجديدة».

تتناغم عقيدة رئيس القضاة عن تسيد المسيحيين البيض فى الجنوب الأمريكى مع بارانويا الإرهاب المستتب محليا التى تم غرسا ورعايتها لأعوام طويلة فى الولايات المتحدة. ظل الإعلام يسارع إلى اتهام العرب بارتكاب الأعمال الإرهابية الداخلية. مثلا، أصر يد كويل، وكونى تشانج وولف بليتزير المراسل السابق لصحيفة جيروسالم پوست، والذى التحق فيما بعد بالعمل فى منظمة إيباك، أصروا جميعهم على مسئولية «شرق الأوسطيين» عن تفجيرات أوكلاهوما هذا على الرغم من الأدلة والقرائن المتزايدة على أن مرتكبى الحادث هما اثنان من الأمريكيين البيض. وجد دانييل پايس، فى إطار هذا المناخ، أرضية مهيأة للعب بورقة القتالين «المستتبين داخليا» بعيد ٩/١١ بشهرين. وبحسب پايس فإن المسلمين مجموعة من المهاجرين الخطرين من دعاة الفتنة والتخريب الطبيعيين الذين يعملون بسرية، لأن «التقية» والغدر من الممارسات المتقبلة فى الإسلام.

بعد أن قام الميجور نضال حسن بإطلاق النار بقاعدة فورت هوود بالولايات المتحدة، تسارعت وتيرة التخويف من الغدر والمطالبة بتجميع ملفات عرقية وإثنية بذريعة وجود «إرهابيين مستتبين محليا». فى مداخلة على فوكس نيوز بعد حادثة فورت هوود، قال جيرالدو ريفيرا بحماس، فيما كان غاضبا من وجوده على قائمة المحظورين من ركوب الطائرات ومن أن ركبته الاصطناعية تسترعى كثيرا من الانتباه والحذر، قال «إننا بحاجة لتجميع ملفات عرقية بملامح المسلمين وأخذ بصماتهم ووسمهم، وعلى الرغم من أن هذا أمر مهين إلا أن على المسلمين أن يقبلوا التضحية

ويكونوا على استعداد للتعاون لأنهم أيضا يريدون الوصول إلى وجهتهم». أتت دعوات مماثلة من السناتور جوزيف ليبرمان وهو من صفوف الحزب الديمقراطي سابقا ومن أكثر الشخصيات المفوهة حيث أسمى حسن «إرهابيا مُستتبنا داخليا علم نفسه التطرف».

سنرى في النصف الثاني من هذا الفصل أن الخوف من أن الجاليات المسلمة الأمريكية، ومن أن مساجدهم بخاصة، هي أوكار للإرهابيين «المستتبين محليا»، وللخايا الهاجعة، وللمتطرفين الذين يقومون بتجنيد الشباب، هذا الخوف هو أساس التشريعات التي تهدف مباشرة إلى التحكم في العرب والمسلمين بالولايات المتحدة، حيث إن دعاة الإسلاموفوبيا قد فاقموا هذا الخوف منذ ١١ سبتمبر، هذا على الرغم من أن التنظيمات الإسلامية الأمريكية تبذل جهودها لأبعاد المخاوف المتحيزة التي لا أساس لها والتي يبيتها التيار السائد. وفي واقع الأمر، فقد أوضح استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة پيو فاوندايشن أن القلة القليلة في أوساط الجاليات المسلمة الأمريكية هي التي تدعم الإرهاب، وبالمثل، فقد أوضحت دراسة مستفاضة أجراها مجلس العلاقات الخارجية أن العرب والمسلمين الأمريكيين يبذلون جهدا كبيرا مع هيئات فرض القانون المحلية والفيدرالية لاكتشاف مصادر التهديدات الحقيقية. تبين هذه الدراسة أيضا أن مسلمى الولايات المتحدة أكثر اندماجا في المجتمع من الجاليات المهاجرة في أوروبا، وأكثر ازدهارا من الناحية الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كتب باييس في الأسبوع التالي لهجمات ٩/١١ يقول «إن الجالية المسلمة في هذا البلد لا تماثل أية مجموعة أخرى لأنها تضم بين ظهرانيها مجموعة كبيرة من الأشخاص - يبلغ تعدادها أضعاف عملاء بن لادن - يشاركون الخاطفين الانتحاريين كراهيتهم للولايات المتحدة والرغبة في أن يرونها، وقد تحولت إلى بلد يرزح تحت قيود الإسلام القتالي. وعلى الرغم من عدم مسئوليتهم عن بشاعات سبتمبر، إلا أنهم يُضمرون مخططات لهذا البلد تستدعي الانتباه الجاد المُلح». بعد ذلك، يورد باييس حفنة من الأمثلة توضح كيفية تصوير المسلمين الأمريكيين (ومعهم

المسلمون غير المقيمين وغير الأمريكيين) الإسلام لجمهور التيار السائد الأمريكى على أنه دين منطقى محب للسلام، لكنه يذهب إلى أن تصوير الإسلام المتسامح الذى يدعو إلى السلام هو مجرد قشرة خارجية تخفى الطبيعة الحققة للدين ولبعثتقيه وأهدافهم ومكاندهم.

وبالطبع، يذهب پاييس فى مقاله بعنوان «الخطر بالداخل» إلى أن الأهداف الحقيقية ليست أقل من «الغزو»، وتحويل الشعب الأمريكى إلى الإسلام والهيمنة على البلد. يذكر پاييس أن تكتيك الإسلام القتالى فى الداخل الأمريكى هو استخدام استراتيجية «قانونية» بعيدة عن العنف. وواقعيا، هكذا يقول، فإن هذه الاستراتيجية تقوم على الدعوة والوعظ ثم تحويل الناس إلى الإسلام. ومن المفارقات أن المخطط الذى يصيغه پاييس يتطابق تماما مع أساليب المسيحية الإنجيلية التبشيرية لتحويل الأمريكيين فى الداخل والمسلمين وغيرهم فى الخارج، بل فى الواقع هو مأخوذ عنهما مباشرة. لا يقتصر الأمر على تماثل الاستراتيجية التى يستخدمها الدعاة المسلمون والمبشرون المسيحيون، بل إنهم يستخدمون نفس المصطلحات اللغوية مثل «إنقاذ أمريكا» من الخطيئة و«الانحطاط» الثقافى. ما لا يذكره پاييس من منطق نيته السيئة المعتادة هو أن اللغة التى يستخدمها هؤلاء الدعاة المسلمون تأتى فى سياق التعاطى مع قضايا العُلل التى يعانى منها المجتمع والتى ترافق بؤس التنمية الاقتصادية المتخلفة التى ظلت أمريكا السوداء الحضرية تعاني منها بصفة دائمة على مر التاريخ.

إن تمثيلات پاييس المزيفة محسوبة ومتعمدة كما أنه يجتزئ الأمثلة خارج سياقها. فعلى خلاف ما يقوله، فإن رجال الدين والنشطاء المسلمين من أمثال سراج وهاج لا يهاجمون «الحرىات الأمريكية»، بل إن أساليبهم تنجم عن موروث إفريقي أمريكى يفهم الإسلام كوسيلة لمجابهة العلل الاجتماعية والثقافية (مثل إدمان الكحول والمخدرات، والبناء، والبطالة، والعنف الأسرى) المتفشية بين المجموعات الحضرية السوداء المحرومة والمُعدمة. سبب تقشى هذه الأحوال هو التخلف التنموى التاريخى

والعنصرية البنيوية للثقافة الأمريكية البيضاء المتعالية. علاوة على ذلك، يستشهد بايبس بإسماعيل الفاروقى كنموذج لتمرد المسلمين «السلمي»، متناسيا أن يذكر أن الفاروقى كان أكاديميا يحظى بالتقدير والاحترام وكان مسئولاً عن تشكيل مجموعات الحوار الإسلامي/ اليهودي/ المسيحي بفلادلفيا. أيضا، لا يذكر بايبس أن الفاروقى وزوجته ذهبا ضحية العنف المعادى للعرب والمسلمين عام ١٩٨٦، حيث قام قاتل محترف بطعنهما حتى الموت، ويطعن ابنتيهما التي نجت من الموت بأعجوبة. ليس من قبيل المصادفة أن يتجاهل بايبس اغتيال الفاروقى وزوجته الوحشى، ونجده فى المقابل يكتب تحذيرا لاذعا من خطر الإسلام المتطرف على الأمريكيين حينما أشاد البعض بطعن ثيوفان جوخ الهولندى داعية الكراهية والبغضاء وقتله.

لا تتسم كتابات بايبس بأية صيغة أكاديمية أو إبداعية، كما أنها ليست على قدر كبير من الأهمية. كتاباته الصحفية غير متقنة وتفقد الأمانة والموضوعية. نجده يلجأ إلى تزييف تمثيل حياة البعض، ويجتزئ أحاديث الآخرين خارج سياقها، ويصور جميع المسلمين الأمريكيين بصفتهم تهديدا وذلك من خلال ربطهم بشخص هامشى أو شخصين ممن لا تواجد لهم فى أوساط الجاليات الأمريكية. تكمن أهمية مقاله المشار إليه سابقا فى أنه يوضح كيف أن أحداث ٩/١١ سمحت بالأراء التي كانت هامشية فى الثمانينيات، بل وحتى فى التسعينيات بالمرور بسلسلة لتصبح جزءا من التيار الأمريكى السائد، وكيف أن بالإمكان إعادة اختراع المقولات الاستشراقية العنصرية القديمة وإدخالها إلى المناخ السياسى الجديد وكأنها مستحدثة ومُلحّة. وفى واقع الأمر، فإن تبجحات اليمين تخلق الأوضاع التي من خلالها تصبح هذه الهجمات الفجة اللادعة ذات أهمية وعلاقة بما يحدث وتفقد مظهرها المتعصب، ناهيك عن جنونها.

وفى مجملها، فقد عملت تعليقات أعضاء الكونجرس والقضاة ومسئولى الحكومة من دعاة الإسلاموفوبيا والمعادين للعرب على تشويه سمعة الجاليات العربية والإسلامية الأمريكية وعزلتها. تردد الإهانات والانتهاكات التي تنهال من المسئولين الحكوميين والمرتبقة الأيديولوجيين أصداء الهجمات المتواصلة التي تصدر عن إعلام

التيار السائد ومجموعات مناصرة الصهاينة وبحسب ما يقوله الباحثون من أمثال نادين نابر، نجم عن تلك الحركة، وبعد أن تنامت لتصبح علنياً، حالة من «الاحتجاج النفسى» فى أوساط الجالية العربية والإسلامية، وما پاييس، ومولكين، وروبرت سپنسر، وپول سبىري، وپاملا جلا، وديى شولسل إلا حفنة من الأسماء ضمن قائمة طويلة من الانتهازيين السياسيين المُفوهين الذين يقتاتون على خلق جو من البارانويا معاد للمسلمين ويُيقون عليه. وعلى الرغم من أن هؤلاء يمثلون التطرف الأيديولوجى إلا أنهم يتحركون باتجاه الوسط والمركز. أنتج زكريا ولويس الروايات الرئيسية للإسلاموفوبيا التى انبثقت عن الأيديولوجيين الذين يحتلون المركز، فيما أنتجت شخصيات مثل هيرسى على ومنجى المنظور النسائى من الداخل. وفى تلك الأثناء، يخلق الأرزقية المؤدلجون الذين يتقيأون البذاءات والرطانات التى تحض على كراهية العرب والمسلمين على الفضائيات والمواقع الإلكترونية والإنترنت وفى الإصدارات المطبوعة كتلة ضخمة من الإسلاموفوبيا ويطلقون ضوضاء صاخبة تزود إعلام التيار السائد والسياسيين وصناع السياسة بمادة لتحليل المسلمين والإسلام تقوم على أساس تهديد مضمّر، تحليل يرى أن المسلمين والعرب هم «الآخر» ناهيك عن اعتبارهم طابورا خامسا مثيراً للفتنة والبغضاء.

أساليب الدفع بالاسلاموفوبيا إلى التيار السائد:

كان هدف الفصول الأولى من هذا الكتاب تعريف تيارات فكر الإسلاموفوبيا المهيمنة كما تعبر عنها خطابات متماثلة ومتشعبة فى أن يمثلها برنارد لويس وفريد زكريا. رأينا كيف يرتبط هؤلاء المعلقون بمستويات عديدة فى أوساط السلطة والنخب الاقتصادية. ويصفتهم هذه، رأينا كيف أصبح هؤلاء شخصيات إعلامية عامة يعملون كمرجعيات عن الإسلام والثقافة العربية والسياسات العربية والعالم الإسلامى. تشكل خطاباتهم أساس برامج اليمين واليسار معا المتعلقة بسياسة أمريكا فى الشرق الأوسط، نظرة الحزبين الديموقراطى والجمهورى المتماثلة جوهرى إلى المسلمين ثقافياً واجتماعياً وسياسياً.

تسرى خطابات الإسلاموفوبيا السائدة بنون في أوساط اليمين الديني والمحافظين الجدد والصهاينة، بل إنه من السهولة بمكان إبراز مقالات مماثلة من مجلات مثل الويكي ستاندارد، وفرنت بيدج وكومنتري بل حتى الأمريكان سبيكتاتور والنيوريبابليك والناشونال ريفيو أو التركيز على الهجمات اليومية المحمومة البذيئة التي يكتبها المدونون من أمثال پاملا جلنر ودبي شلوسل. وبالمثل، فإن بإمكاننا التركيز على أنشطة «المراصد Watches» الشوفينية مثل الجهاد ووتش لروبرت سبنسر (والمرتبط بفریدوم سنتر التابع لدايفيد هورويتز) أو مرصد أهل الذمة Dhimmi Watch، أو كامبوس ووتش ومرصد الجماعات الإسلامية لدانييل پاپيس، أو عرض هذيان الإسلاموفوبيا الذي يبثه الإعلام لكتاب من أمثال جلين بيك، وييل أوريلي ومايكل سافيدج وأن كولتر وميتشل مولكين وراش ليمبو. لكن هذا سيكون بالغ البساطة حيث إنه يمكن تجاهل هؤلاء العناصر بصفتهم يمثلون أقلية متعصبة داخل شريحة محددة من الجمهور الأمريكي. وفي واقع الأمر فإن بعض المحافظين السياسيين والمدونين والمعلقين بمن فيهم جورج دبليو. بوش ديك تشيني ودينش دسوزا وتشارلس جونسون بل وبعض المدونين الموالين لإسرائيل قاموا بإقصاء أنفسهم علنا عن معسكرات الإسلاموفوبيا الأكثر تطرفاً.

تذهب أطروحة هذا الكتاب إلى أن إعلام التيار السائد عمل على تشبع المجال العام الأمريكي بتقارير وتحاليل كان لابد وأن ينظر إليها على أنها عنصرية فجة ومُحيرة وقحة لو أنها تتعلق بأى دين آخر. والإسلاموفوبيا تشكيل أيديولوجي يخترق الثقافة الأمريكية ويتغلغل فيها، ويصفتة هذه فإن له تداعيات واقعية جداً وأثار استطرادية مادية وسياسية ونفسية على العرب والمسلمين الأمريكيين وعلى شعوب جنوب غرب آسيا. من ثم، يتخطى هذا الفصل محاولة فهم الهامش العنصري لليمين الأمريكي. ويتخطى تفحص القائمة اللامتناهية من المواقف المتعصبة، وتنمطيات العرب والمسلمين داخل المجتمع المدني الأمريكي وإعلام التيار السائد. يشير التزايد الحالي في الخطاب العنصري المعادي للمهاجرين وأيضاً تزايد التشريعات ضدهم

والعمل على الدفع بها وجعلها تيارا سائد إلى أن الهجمات على المهاجرين اللاتينيين قد تتجاوز سياسات وهذياناات الإسلاموفوبيا وتخلع عنهم لقب «البيع» رقم واحد. يعكس تصاعد السياسات والخطابات المعادية للمهاجرين واللاتينيين نفس الأساليب التى من خلالها تمت شيطنة المسلمين والعرب طوال العقدين الأخيرين. ففى حالتى المسلمين واللاتينيين الأمريكين سرعان ما انتقل خطاب المحافظين الجدد حولهم إلى التيار السائد واكتسب شرعية بصفته حقائق يستند إليها فى النقاشات حول الهجرة والأمن الداخلى، لكن الفرق هو أن العناصر التقدمية فى الحزب الديموقراطى، وعلى النقيض من ردود أفعالهم تجاه انتهاك الحريات المدنية للمسلمين، عبروا عن غضبهم وواجهوا بصراحة ووضوح المحاولات لنقل الهجوم على المهاجرين إلى التيار السائد. من ثم، يسعى هذا الفصل لتوضيح كيفية انبثاق السياسات والتوجهات المعادية للمسلمين من جميع أنحاء التيار السائد دونما أية معارضة تذكر. للإسلاموفوبيا الثقافية فى الداخل الأمريكى دور مفصلى فى تصنيع الإذعان والموافقة الصامتة بل والصاخبة أحيانا على التشريعات المعادية للعرب والمسلمين فى الداخل، والسياسات التدخلية الإمبريالية فى جنوب غرب آسيا التى تهدف إلى التحكم فى الموارد النفطية، ورعاية الدول السلطوية العميلة والحفاظ على التواجد العسكرى بما فى هذا الاحتلال العسكرى والدعم المستمر لقمع الشعب الفلسطينى.

لا تقتصر الإسلاموفوبيا على جماعات يمينية هامشية، أو على الأحرار الجامعية الأمريكية، أو تنظيمات الفعل السياسى التى تحاول تشويه صورة الناقدین لسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينين أو لاحتلال الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان. إن الإسلاموفوبيا الثقافية تشكيل أيدىولوجى تناسج باتقان فى الثقافة الأمريكية منذ صعود العولمة بدرجة أننا نجد أن الإسلاموفوبيا وكراهية العرب تتداخل فى الخطابات الليبرالية. بدءا من خطابات الأمن القومى وحتى الأطروحات المدافعة عن الاقتصاد غير الضار بالبيئة.

مما لا ريب فيه أن اليمين والمحافظين الجدد يلعبون دورا مركزيا فى الإبقاء

على معايير الإسلاموفوبيا ويزودون روايات الليبراليين المعادية للمسلمين بإطار استطرادي. غالباً ما يُصَيِّقون حدود الجدل ويحصرونه في نطاق الإفراط المتطرفة غير المتقبلة في المجالات الأخرى، والافتراءات، والانتحال، والفهم الخاطئ المتعمد. يستوعب التيار السائد تلك الرسائل القاسية التي لا تهدأ التي يبثها اليمين من مختلف الشبكات الإعلامية التي تتضمن الفضائيات الإخبارية والمنظرين والمدونين والمعلقين، والتي يتقبلها الكثيرون بمن فيهم الليبراليون. ومع أخذ هذا في الاعتبار، فلا يمكن النظر إلى المحافظين الجدد، والمسيحيين الإنجيليين، والمتطرفين اليمينيين الصهاينة على أنهم عناصر هامشية، بل هم في واقع الأمر لاعبون نشطاء داخل الهيئات السياسية الحاكمة بالولايات المتحدة، والذين يتسللون إلى أوساط الحزبين في محاولة منهم لاكتساب المصداقية وأيضاً لممارسة نفوذهم وتأثيرهم في صياغة السياسة الحكومية.

بسيطة هي العملية التي من خلالها يحول اليمين الديني والمحافظون الجدد والمنظمات والناشطون الصهاينة النقاط الجدلية الرئيسية إلى حقائق مزعومة. رأينا كيف أن إقامة «منتديات»، ومراكز بحثية، وتنظيمات ظل، و«مراكز» و«معاهد» أسلوب مفضل يضيف النشاط اليمينيون من خلاله المصداقية على أنفسهم. بعد إنشاء تلك الهياكل المؤسسية الواقية، نجد أن دعاة الإسلاموفوبيا يجدون متعة كبرى في تنظيم المؤتمرات وورش العمل وأسابيع المناسبات التي تدور حول تنويعات على تيمة الفاشية «الإسلامية» أو «الإرهاب الإسلامي»، أو الجهاد. جاء المؤتمر الذي نُظِم برعاية منتدى الشرق الأوسط الذي يديره باييس في عام ٢٠٠٩ نموذجاً في هذا السياق. كان عنوان المؤتمر «حروب قوانين التشهير: إخراس نقد الإسلام المتطرف Libel Lawfare: Silencing Criticism of Radical Islam»، وتحدث فيه عدد كبير من مختلف أطراف الجناح اليميني للمحافظين الجدد مثل فرانك جافني، وآلان درشووتيز، وأندرو مكارثي الزميل بمؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات والمدعى العام السابق الذي أكسبته محاكمته لعمر عبدالرحمن منزلة رفيعة في دوائر المحافظين

الجدد. كان هدف المؤتمر مواجهة ما أُطلق عليه تكتيك «الإسلاميين» الجديد بالولايات المتحدة، حيث زُعم أن التنظيمات الإسلامية قد أطلقت حملة منسقة من أجل «كبح حرية الخطاب حول مواضيع مثل الإسلام، والإسلام المتطرف والإرهاب وتمويل الإرهاب وذلك من خلال رفع قضايا أمام المحاكم والعمل على إصدار قوانين ضد «أحاديث الكراهية» وتشويه السمعة».

تم الإعلان عن النائب الديموقراطى أرلن سبكتر متحدثا رئيسيا فى المؤتمر. كان سبكتر الذى كان جمهوريا وديموقراطيا أيضا، قد دعم سياسات الاشتباك مع بلدان مثل سوريا، وكان الإعلان عن اسمه كمتحدث بالمؤتمر مكسبا كبيرا لمنظميه. بيد أنه، ومن سوء حظهم، أن قدمت منظمة CAIR التماسا أقنع عضو الكونجرس هذا بالانسحاب. لكن فشل منتدى الشرق الأوسط فى اجتذاب شخصيات سياسية من التيار السائد، لا يقلل من أهمية استراتيجياتهم. وفى واقع الأمر، فإنه يبدو وأن جزءا من تكتيك تنظيم المؤتمرات وورش العمل هو التجريب المستمر على ما يمكن إنجازه من خلال استغلال أنشطة مجموعات المصالح اليمينية التى تتبنى معايير التيار السائد المهني، لكنها، وبخلاف ذلك، تظل هامشية، توظف تلك الدعوات لإثارة أزيز يصل إلى أسماع الدوائر العليا من أجل معرفة ردود أفعالها وتقييمها، ناهيك عن اكتساب دعم منها للمشاريع المستقبلية.

وفى واقع الأمر، فسرعان ما حوّل منتدى الشرق الأوسط، مؤتمر Libel Lawfare الباهت - الذى لم يلق اهتماما على المستوى القومى باستثناء الكتابة عنه فى المدونات اليمينية - إلى مشروع قائم تحت مسمى «Lawfare Project». ظاهريا، يلجأ المشروع إلى انتحال لغة تنظيمات العدالة الاجتماعية ومناصرة الحقوق المشروعة بأن ينص على أنه مشروع لحقوق الإنسان. تذكر مديرته برووك جولدستاين أنها «محاوية حقوق إنسان» فيما لا يعرف عنها سوى أنها اشتركت فى إخراج فيلم وثائقي مبتذل «معادٍ للفلسطينيين» بعنوان «صناعة الشهيد». تكشف النظرة العابرة على Lawfare Project عن الرطانة المستخدمة فى صياغة هدف المشروع وطبيعته

السطحية: استهداف الذين يواجهون أجندة الجناح اليميني في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وإخراسهم. لدى بدء نشاطه، زعم موقعه الإلكتروني أن مهمته هي «العمل على حماية حق نقاش الإسلام، والإسلام المتطرف، والإرهاب، وتمويلات الإرهاب، بحرية في البلاد الغربية». وفيما بعد نص الموقع على أن منتدى الشرق الأوسط أقام المشروع لتكون مهمته «حماية الباحثين والمحللين الذين يعملون على مواضيع الإرهاب، وتمويل الإرهاب والإسلام المتطرف، حمايتهم من القضايا التي تهدف لإخراس ممارستهم الحديث الحر». وهكذا فإن المشروع هو في واقع الأمر واجهة لمنتدى الشرق الأوسط بهدف توفير الدعم القانوني واللوجستي والمالي من أجل قمع التنظيمات المناصرة للمسلمين وترويعهم وإفلاسهم إن هم أرادوا اتخاذ الإجراءات القانونية لرد الظلم عنهم حينما يُشهر بهم وتُطخ سمعتهم ويُفتري عليهم من خلال دعاة الإسلاموفوبيا من الصحفيين والمنظرين والتنظيمات ومراكز الأبحاث.

توليد الخوف من أجل هندسة الأذعان:

في واقع الأمر فإن مشروع الحروب القانونية Lawfare Projed هو محاولة هزيلة ودالة في أن يضطلع بها مقاتلو الإسلاموفوبيا من أمثال دانييل بايبس ودايفيد هورويتز لكسب الاهتمام واختراق التيار السائد، وأيضا من أجل ترويع التنظيمات المناصرة للعرب والمسلمين الأمريكيين. بلا ريب فإن المشروع، ومثل «أسبوع الوعي بالفاشية الإسلامية» ويوم يرسم فيه الجميع محمداً» و«يوم إحراق المصحف»، هو مناسبة هامشية، حيث إن دعاة الإسلاموفوبيا الأكثر تقانيا وخطورة موجودون بالكونجرس ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، والأمن الداخلي والبيت الأبيض حيث يعملون معا على ترقيع سياسات وتشريعات تستهدف المسلمين الأمريكيين ووسمهم وتمييطهم ونبذهم، ومعهم المسلمون في الشرق الأوسط. وكحال اليمين الإنجيلي، تسرى المواقف والتوجهات منتقلة من الهامش إلى الوسط. وإلى التيار السائد. وكما أوضح صعود «حزب الشاي Tea Party» فإن تلك الأصوات الهامشية هي التمثيلات الأكثر نقاءاً للتشكيلات الأيديولوجية، وتفتح حيويتها ووضوحها للعيان

المجال أمام الإسلاموفوبيا لتصبح تيارا طبيعيا، وتتيح للأصوات الليبرالية الفرصة لتجهر بالحديث ضد أعمال وإجراءات الكراهية الصريحة فيما تحافظ على نسجها المدججة من الإسلاموفوبيا وتبقى عليها.

ظلت التتميطات المعادية للعرب والتعصب ضدهم موجودة طوال عقود عديدة. عمل الإعلام، وأفلام هوليوود، ومجموعات الولاءات السياسية، والحكومة بل وحتى النظام التعليمي بتناغم واتساق للحفاظ على تنميطات العرب والمسلمين بصفتهم إرهابيين، غير عقلانيين، يضطهدون النساء، شهوانيين «يدمنون العنف، جهلة، ويتكسبون من النفط». بلا ريب، فإن هذه الصورة لم تخرج إلى حيز الوجود نتيجة مكائد المحافظين الجدد واليمين الصهيوني بعد 9/11، فقد ظلت تتداول منذ عقود مع إجراء التعديلات عليها على مر السنين. في الأفلام الكلاسيكية المبكرة كانت هوليوود تصور العرب أحيانا على أنهم نبلاء ومشبهون في آن، مفرطو الشهوانية، بدو ذكوريون، كما صورهم سيسل بي. دوميل في فيلم العرب (1915) أو فيلم «الشيخ» الشهير (1921). وفي السبعينيات، ومع حظر النفط وظهور حركة التحرير الفلسطينية، سارعت هوليوود والإعلام المطبوع إلى تصوير العرب على أنهم أشرار، يتظاهرون بالقوامة الأخلاقية، وإرهابيون يساريون، كما جاء في فيلم «الطالبة الصغيرة» لديان كيتون. ومع ظهور الإسلام القتالي، ساعدت هوليوود مرتادي دور العرض في أمريكا الشمالية على تخيل أنه بالإمكان مجابهة هذه النزعة القتالية من خلال شوارزنجير وتشاك نوريس. وفي واقع الأمر فإن النماذج الدالة على التتميط العنصري للعرب والمسلمين على مدى الأعوام الأربعين الأخيرة على درجة من الضخامة يتعذر معها حتى البدء في فتح ملفها. من ثم، يمكن القول إن تمثيلهم إعلاميا بعد 9/11، لم يمثل نقلة بقدر ما كان تنفيساً كاملاً عن اللاوعي الأمريكي المكبل بالإسلاموفوبيا. قامت دراسات عدة بمناقشة تقلبات المشاعر المعادية للعرب والمسلمين بعد 9/11 من منطلقات الإسلاموفوبيا في أمريكا الشمالية وتداعياتها، مبينة أن الموضوع معقد ومتعدد الأوجه. تشمل تدفقات نتائج الخوف والكراهية جاليات ومجموعات عديدة

وتؤثر فيهم بأساليب عميقة ومهمة، حيث ترسخ الصور المعادية للإسلام والعرب مناخاً من الخوف والصمت والتهميش في أوساط العرب والمسلمين الأمريكيين. لا يعمل التمييز فقط على جرح المشاعر، والعزلة الاجتماعية، وتنامي ذهنية الاحتجاز بل إنه أيضاً يعمل على خلق جماعة مذعنة راغبة في إرضاء الغير، يمكن للسلطات الفدرالية ترويعها بحيث تتمكن من مراقبتها والتحكم فيها وتجبر أفرادها على التزام الصمت إزاء سياسات الحكومة الداخلية والخارجية.

الأهم مما يحدثه التمييز، واصطياد المسلمين وتوليد الخوف من آثار على الأقلية العربية والمسلمة، فإن لهذا تداعيات أكثر خطورة على السكان الأمريكيين بعامه، إذ إن الإسلاموفوبيا لا تؤدي فقط إلى هندسة التوافق في أوساط التيار السائد وأمريكا البيضاء على السياسات المعادية للعرب والمسلمين بالداخل والخارج، بل أيضاً على السياسات التي تعمل على تقليص الحريات المدنية للجميع، وتعتبر السرعة التي مرر بها قانون باتريوت شهادة على فعالية الخوف و البارانويا لانتزاع موافقة الجماهير على تقليص حرياتهم الدستورية عن طيب خاطر. وفي واقع الأمر، فقد أوضحت دراسة كورى رويين عن الخوف وسياسات الحكومة الأمريكية أنه، وقبل ٩/١١ بسنوات طويلة، ظل الخوف حافزاً جوهرياً يُستخدم في الثقافة السياسية والحكومية من أجل هندسة الموافقة على سوء توزيع السلطة، وعلى عدم المساواة بين الطبقات والأعراق، ومن المفارقات أن رويين يعتمد إلى تكرار فرضية زكريا بأن الإسلام المتطرف ينجم عن «القلق العصابي» من الحداثة، لا عن أوضاع سياسية وتاريخية حقيقية وملموسة، وأيضاً، فإن ما يسيء إلى كتابه القيم هذا، هو استشهاده بفؤاد عجمي الذي يجزم بأن المسلمين المتطرفين يشعرون بالاغتراب جراء التقدم الحداثي، والحقوق المدنية، والتوجهات الفردانية والاستهلاكية، متجاهلاً أن يعزو ذلك إلى المذابح التي تُرتكب في أوساط المدنيين العراقيين والأفغان، واليمنيين؛ وجرائم الحرب التي مازالت تمارس ضد الفلسطينيين؛ والحملة الغربية الحكومية وغير الحكومية النيوليبرالية المهيمنة العازمة على تقويض الاقتصادات المحلية والقومية. ويوضح هذا أيضاً أن الخطابات

التي تفحصناها في الفصول السابقة قد اخترقت حتى الأبحاث والدراسات الناقدة رفيعة المستوى.

في دراسة تبدو وكأنها مجاز تاريخي، يتفحص روبين أيضا فترات تتضمن الأيام المكارثية ليلقى الضوء على كيفية استخدام الحكومات بما فيها إدارة بوش للخوف، كوسيلة معقدة لتصنيع الموافقة الشعبية. الأطروحة واضحة، حيث إنها تذهب إلى أنه إذا كان الإسلام، أو معتنقوه المتطرفون، معادين لكل ما هو حديث، وإذا كانت الحداثة ومكتسباتها مسيرة حتمية من المستحيل «عكسها»، مسيرة ينبغي على الغرب والولايات المتحدة حمايتها مهما بلغت التكلفة، فإن «أفضل الوسائل لقمع عدم الرضا عن الحداثة والاستياء منها، وبخاصة إذا اتخذ هذا شكلا قاتلا مدمرا، هو قتل تلك الظاهرة». يوضح روبين أنه يتم استغلال الخوف حافزا رئيسياً لتطبيع «الحرب الدائمة على الإرهاب التي تعمل على تحويل القلق الداخلي إلى خوف يؤدي إلى تنشيط المجتمع المنهك ويسترد له حسه بالهدف الجماعي والفردي».

على مدى بضع السنوات الأخيرة، دعم كثير من الصحفيين والأكاديميين فرضية روبين، بل ورأوا، وكما كان الكثيرون يرتابون، أن الخوف يستخدم عاملا حافزا في الانتخابات. لا يتردد الجمهوريون الذين يتحدثون بصراحة ودونما مواربة، ولا يخفون نوازع الإسلاموفوبيا الفجة لديهم، واستعدادهم التام للانتقال على الحريات المدنية، لا يترددون في الاستفادة من حالة الخوف لدى الجماهير، ومخاوفهم الأمنية، بل ويعملون على إثارتها. نجم عن تزايد التحذيرات من الهجمات الإرهابية، تزايد متسق في الدعم الجماهيري لبوش أثناء رئاسته. ليس ثمة شك في أن الأمريكيين يجدون أن ثمة علاقة تبادلية بين الخوف والإرهاب من ناحية وبين المسلمين والعرب من ناحية أخرى وأن الاعتقاد بوجود هذه العلاقة التبادلية يترجم إلى أعمال وإجراءات عنصرية وإلى تحيزات تسهل تمرير سياسات داخلية تستهدف المسلمين والعرب الأمريكيين. أوضحت استطلاعات الرأي التي أجراها بيو فاونداتشن، ومركز زغبني، وجالوب وكير CAIR وإيه بي سي، أن الأمريكيين يرتابون في العرب والمسلمين، بل ويعبرون

أحيانا عن آراء منحازة ضدهم. أوضحت إحدى الدراسات أن ستة من بين كل عشرة أمريكيين يعتقدون أن العرب والمسلمين ينزعون جوهرنا إلى العنف فيما اعترف واحد من بين كل أربعة بالتحيز ضدهم. ويين مسح آخر أن خمسة وأربعين فى المائة من المشاركين يعتقدون أن الإسلام يشجع العنف فعليا كما أظهرت نفس الدراسة أن ٣٠٪ من الأمريكيين لديهم نظرة سلبية إزاء العرب والمسلمين الأمريكيين.

نحذير امريكا البيضاء:

تعمل هيمنة ثقافة الإسلاموفوبيا على تحرير الخطاب العام من مستوى الكياسة السياسية التى لابد وأن يراعيها المجتمع المدنى إزاء غالبية الأقليات الدينية والعرقية الأخرى. نجح كثير من المدونين والخبريين/ المخبرات المحليين من الدرجة الثالثة فى اكتساب مكانة وظيفية مرموقة من خلال هذياناا الإسلاموفوبيا التى يروجونها، كما يستخدم الممثلون والمطربون الهزليون الترميطات المسلمة والعربية لاجتذاب جماهير جاهزة. عزز كارلوس منشيا استعراضه «عقل منشيا» الذى لم يستمر طويلا بعدد كبير من النماذج البلهاء العنصرية الفجة، وكذلك عمد الكوميديان چون دنهام، الذى أقام شهرته على الإسلاموفوبيا، إلى تقمص شخصية «أحمد، الإرهابى الميت» التى ابتدعها المتمثلة فى هيكى عظمى لفجر انتحارى ملتح معمم، شخص غبى غاصب جبان منذر، تعوزه الثقة بالنفس، وينزع إلى القتل. يمضى يردد بلكنة عربية «أخرس، سأقتلك، I keel you»، حققت أزوجة دنهام الساخرة «Jingle Bombs»، والتى هى محاكاة داعرة لترنيمة أعياد الميلاد «Jingle Bells» نجاحا عارما بما تحويه من مقاطع بذينة مهينة:

شققْتُ رمال الصحراء وقنبلتى إلى ظهري مشدودة
لأفجرها احتفالا بالكرسماس بعد دقائق معدودة
مررت من نقطة تفتيش A، وفى نقطة B أوقفوني
أطلق الجنود الأمريكان النار على مؤخرتى وقتلوني
انفجرتى يا قنابل، انفجرتى يا قنابل، واصدحى فى الأجواء
فلم يتبق منى سوى فوطة رأسى المبللة بالدماء

ذكرت التقارير فى عام ٢٠٠٩ أن استعراض «أحمد، الإرهابى الميت» احتل المركز الرابع فى الفيديوهات الأكثر مشاهدة أون لاين.

يحقق مقدمو تلك الاستعراضات والمعلقون والمدونون نجاحهم المتمثل فى تخدير تيار أمريكا البيضاء السائد ضد آثار التعليقات البغيضة المؤلة، من ثم تتلاشى العوائق أمام المحظورات بحيث تصبح الأعمال والإجراءات العنصرية المتعصبة حتمية، بل ومتقبلة أيضا. ينجم عن ذلك إجراءات يومية من تجميع المعلومات عنهم وأخذ بصماتهم ولالتقاط صور لهم ووسمهم. أيضا، يطلب من المحجبات خلع الحجاب لدى دخولهن البنوك مثلا بذريعة التعليمات التى تمنع ارتداء القبعات هناك. يُستهدف تلاميذ المدارس المسلمون من قبل المدرسين بانتظام، حيث طلبت إحدى المدرسات، مثلا، من تلميذها الباكستانى الأمريكى تمثيل دور إرهابى حينما كانت تسعى إلى توضيح كيفية إمكانية صعود إرهابى إلى الطائرة وهو يحمل حقيبة ظهر مفخخة ليقجرها بالطائرة.

من جهة، يرسم المعلقون والصحفيون والإخصائيون النفسيون الانتهازيون للجمهور الأمريكى، صورة لأمريكا وقد تلقت صدمة مروعة يوم ١١ سبتمبر، صورة مفعمة بمشاعر الانتهاك والغضب العارم والعجز والاضطراب والخوف. والنتيجة هى أنه يحدث أحيانا «أن توجه مشاعر الغضب والخوف والحاجة الماسة إلى الفهم التى تنجم عن الأفكار التى تصور إمكانية الموت فى أية لحظة، توجه إلى أشخاص لا يماثلون عن قرب مرتكبي الهجمات». فإلى جانب توجيه التعصب الأعمى والتحيز والرغبة فى العنف إلى العرب والمسلمين، تتسحب تلك المشاعر أيضا وتوجه ضد من يماثلونهم فى الشكل مثل الهندوس، والسيخ، واللاتينيين والسود. لكن كتاب «فى أعقاب ٩/١١: سيكولوجية الإرهاب» الذى ألفه طوم بيسنجرسكي، وشلدون سولومون وچف جرينبرج (٢٠٠٢) والذى يعالج نظرية إدارة الإرهاب، يزعم أن ردود الأفعال هذه تقتصر على أقلية ضئيلة من الشعب الأمريكى الذى يجب تهنتته وذلك لأن «قيمهم الجوهرية» حصنتهم من ارتكاب أعمال عنف جماعية أخرى ضد العرب والمسلمين

الأمريكيين، كما أنه من المحتمل للإجراءات والأعمال السلبية للاجتماعية الموجهة ضد الأقليات من نوى البشرة السمرء، من المحتمل لها أن «تراجع وتقفز قيمنا الأكثر إيجابية لتحل مقدمة وعينا».

قد يكون لهذا الإدراك الظرفى درجة من الصدقية، لولا حقيقة أن هؤلاء المعلقين والإخصائين النفسين يتجاهلون ذكر سياقات العنف التاريخى والصدمات المروعة والرضوض التى عاناها المسلمون على أيدي الغرب، إما مباشرة من خلال الاستعمار والنيوكولونالية والتدخلات العسكرية الجارية حالياً، أو بأسلوب غير مباشر من خلال دعم الأنظمة السلطوية الوحشية مثل نظام الشاه ومشايخ الخليج وصادام حسين ومبارك، ناهيك عن الترويع القائم، والعنف والإذلال اليومي الذى يعانىه الفلسطينيون. وياتباع نهج برنارد لويس، نجد أن بعض تلك النظريات النفسية متواطئة مع أشد النظريات عنصرية والتى تصور الذات العربية والمسلمة على أنها تفتقد حس «تقدير الذات» الذى يتمتع به الغربيون. يتحاشى علماء النفس الذين يعتقدون هذه النظرية أن يتسقوا على طول الخط مع نظريتهم الخاصة بالصدمة والرضوض النفسية لأن تتبع عواملها السببية ستضفى درجة من المسؤولية على ضمير «نحن» الذى يستدعونه باستمرار وينزع المصادقية عن نظرة الأمريكيين إلى العالم وقيمهم الجوهرية، واحتفائهم بسماتها الأخلاقية البارزة. بدلا من ذلك، نجدهم يستندون إلى كتابات فريد زكريا وبرنارد لويس وسمويل هنتجتون الذين يذهبون إلى أن المسلمين يعانون القهر والمهانة من أنظمتهم (دونما ذكر لدعم الولايات المتحدة لتلك الأنظمة) وأن قاداتهم الأشرار يتلاعبون بمقدرات جماهيرهم، وأن القادة الدينين وعطاء دهماويون يجعلون من الولايات المتحدة كبش فداء ويحملونها مسؤولية جميع الإخفاقات المتأصلة فى المجتمعات العربية والإسلامية. وبذلك فهم يعملون على تخدير أمريكا البيضاء كى لا تشعر بتواطئها، ويمحون بصماتها من على مسرح جرائم الكراهية.

وفيما يظل الأمريكيون بالغى اليقظة فى التفتيش عن المسلمين تحت كل صخرة وخلف كل عامود، فإن الأمثلة لا تحصى على أفعال وإجراءات وأحاديث الإسلاموفوبيا،

وبعد مرور عقد على أحداث ٩/١١، تؤدي وظيفة أيديولوجية هدفها إضعاف حساسية التيار السائد فى أوساط أمريكا البيضاء المسيحية إلى درجة يصبح معها التمييز العنصرى ضد المسلمين والعرب متقبلا. ولا يجوز أن يثير هذا الدهشة حيث إن وابل الهجمات والاتهامات التى تنهال من اليمين الأمريكى على التيار السائد تعمل على توسيع مدى خطاب الإسلاموفوبيا وتعميق مستواه. تُمرر الكتب الدعائية التى تهاجم الإسلام والمسلمين وتحط من شأنهم على أنها تحليلات سياسية أو أبحاث تاريخية، ويصوّر الكتاب من أمثال روبرت سينسر وبيروس باور وميلانى فيلس الإسلام والمسلمين على أنهم أنجاس منبوذون.

العمل على جعل أمريكا البيضاء صخرطة الحساسية:

على حين أنه تم تجريد الجمهور الأمريكى من الحساسية إزاء أحاديث وأعمال الإسلاموفوبيا التى يأتيتها، فقد أصبح الأمريكيون مفرطى الحساسية إزاء أى فعل عنيف أو تافه يرتكبه المسلمون. يُثبت توجه هذا المناخ مفرط الحساسية، الذى تفاقمه إطلاق الإنذارات من أعمال إرهابية، والتفجيرات الخرقاء التى يقوم بها أفراد إرهابيون معزولون تعوزهم الكفاءة، يُثبت باتجاه التفتيش عن أية مقولة متطرفة ينطق بها أى شخص يدعى أنه مسلم واستخدامها مادة للإثارة التى تعمل على الارتقاء بمكانة المعلقين فى الفضائيات الإخبارية التى تبث يوميا طوال الساعات الأربع وعشرين، والمواقع الإلكترونية التى لا تحصى، بل إنها توظف أيضا لتسويق التمتعيات التى تمتلئ بها تلك الوسائط الإعلامية وإضفاء المصدقية عليها.

فى واقع الأمر، عندما يجهر المسلمون بالشكوى من الإهانات غير المسوغة التى تنهال عليهم، يتهمون بأن ردود أفعالهم مبالغ فيها وأنهم يحاولون قمع حرية الكلام من جانب من يهاجمونهم، ويوردون أمثلة من أوروبا معروفة للجميع، وبخاصة ردود أفعال المسلمين على الرسوم الدانماركية، واغتيال ثيوفان جوخ اليميني المحرض المستفز العنصرى الذى كرس حياته السياسية لتشويه سمعة الإسلام والمهاجرين المسلمين والتحريض عليهم. وبدلا من الاعتراف بأن هدف دعاة الإسلاموفوبيا وكارهى العرب

هو إثارة المسلمين تحت غطاء ممارسة حرية الحديث بحيث يلجأون إلى أعمال العنف، يعمل الكتاب والمعلقون على إقناع الجماهير بأن المسلمين مفرطو الحساسية ويأن العنف من سماتهم المتأصلة.

المسلمون والسفر بالطائرات:

«تُجسّد» تمطيات المسلمين والعرب، بالمعنى الحرفى للفظ الخطابات الأكاديمية المقترضة التى روّجها لويس وزكريا، ثم رددتها أعمال المخبرات/ المخبرين المحليين، والمرتزة المؤدلجين، والنشطاء السياسيين، هذا على الرغم من أن تلك الأعمال تفتقد الخيال وتعتمد إلى التكرار. فى عصر العولمة توظف صورة العرب والمسلمين كمتعصبين لا يتوافقون مع الحداثة والديموقراطية فى خدمة أهداف واضحة تتصل بمنطقة الولايات المتحدة والغرب فيها مصالح استراتيجية وذلك بسبب إيمانهم للنقط والمنتجات النفطية. وكما رأينا، فقد عمل التمييز على زيادة حساسية الجمهور الأمريكى من أجل مفاجمة خوفهم من التهديدات الإرهابية غير المحددة وكلية الحضور فى أن. يصادق نمط المسلم المتطرف الكاره للحرية، والعربى المعادى للسامية على مشروعية مشاعر الخوف، ويعمل على تخدير الجمهور الأمريكى بعامة ضد المشاعر المضادة للانتهاكات المتزايدة من جانب الحكومة لشريحة مستهدفة من السكان المحليين ومراقبتها لهم، وتجميع المعلومات الشخصية عنهم، مع تصنيع موافقة عامة السكان على تلك الإجراءات. حينما يصرح جرالڤو ريفيرا بأن عمل ملفات عرقية تحوى معلومات وصوراً شخصية للمسلمين الأمريكيين ووسمهم «تضحية» عليهم قبولها فإنه يتبع خطى مواقف عبر عنها أشخاص فى إدارة بوش وأعضاء الكونجرس فى أعقاب ٩/١١، أكد طوم ريدج للأمريكيين وهو يتحدث عن قانون باتريوت، أن انتزاع الحقوق المدنية هو أفضل وسيلة للإبقاء على «رؤية نحافظ بها على حرياتنا، ونحمى بها أمريكا، ونحفظ بها أمن وطننا».

فى أعقاب تفجيرات الكريسماس الفاشلة التى قام بها عمر الفاروق عبدالمطلب الذى كان قد خبأ المتفجرات فى ملبسه الداخلية، تعالت المطالبات بإجراء التفتيش

الذاتى وأخذ بصمات وصور المسلمين الذين يسافرون جوا، كان الأبرز ما صرح به الفريق طوم ماكإنرى- وهو جنرال سابق صدره البنتاجون لترويج مبررات لغزو العراق فى الإعلام حيث قال إنه ينبغي أن تحذو الولايات المتحدة حذو ما تفعله إسرائيل مع الفلسطينيين، ومضى يطوف على المؤسسات الإعلامية مطالباً بأن يجرى تفتيش إجبارى لجميع المسلمين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والثامنة والعشرين وهم عراة قبل صعودهم إلى الطائرة. ظل دانييل بايبس وميتشل مولكين منذ وقت طويل من أنصار اتخاذ هذه الإجراءات ضد العرب والمسلمين الأمريكين. بلغت جريمة «سفر المسلمين بالطائرات» و«سفر العرب بالطائرات» مبلغا يتم فيه بانتظام احتجازهم، هم ومن يشبهونهم، وإنزالهم بالقوة من على الطائرات، ومنع صعودهم إليها واستهدافهم لإجراء مزيد من إجراءات التفتيش الإضافية بحجة الأمن. تلقى هذه الإجراءات ذيوعا عندما تستهدف شخصيات بارزة، كما حدث فى حالة منع أحد الطيارين حارس جورج بوش الشخصى وكان عربيا أمريكياً من الشرطة السرية، منعه من دخول الطائرة، أو حينما احتجز شاهرók خان سوبر ستار السينما الهندية لاستجوابه فى مطار نيويورك حينما كان فى طريقه إلى الولايات المتحدة للدعاية لفيلمه الذى يعالج قضية الاستهدافات العرقية. أيضا هناك أمثلة أخرى كثيرة على الإجراءات التى تتخذ ضد الشخصيات العادية مثلما يحدث حينما تجبر السلطات عائلات باكملها على مغادرة الطائرة، أو كما حدث فى حالة رائد جرار الناشط العربى الأمريكى المناهض للحرب والذى مُنع من الصعود إلى الطائرة لأنه كان يرتدى تى شيرت مكتوباً عليه بالعربية «لن نصمت بعد الآن».

إن الاستهداف العنصرى للعرب والمسلمين وتفتيشهم ذاتيا وتجميع معلومات شخصية عنهم وأخذ بصماتهم هو إحدى الممارسات التى تصل بين تحيزات الجماهير ضد العرب والإسلاموفوبيا وبين السياسات الإعلامية والحكومية. أطلق السياسيون من أمثال نوبت جندريتش دعوات لممارسة «التمييز» بفاعلية وذلك من أجل تطبيع الخطاب الذى يستهدف المسلمين من ذوى البشرة السمراء والسوداء وعزلهم عن

المواطنين البيض الأمريكيين. أثبتت استطلاعات الرأى أن الغالبية الساحقة من الأمريكيين تؤيد إجراءات التفتيش والاستعانة بالمعلومات الشخصية العنصرية عن العرب والمسلمين وبخاصة فى المطارات. وبالمثل، بيّنت الاستطلاعات أن حوالى نصف الأمريكيين المُستطلعين يدعمون تقييد حريات المسلمين المدنية بشكل أو آخر.

الإسلاموفوبيا بصفتها البعد الأيديولوجى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية؛

قد لا يُدهش المرء من الهستريا العنصرية الجماعية، والعنف، الذى مورس ضد المسلمين والعرب، والتحرش بهم، والإيقاع بهم فى أعقاب ٩/١١، لكن غالبية الأمثلة التى أوردتها حدثت مؤخرا. غالبا ما يُبرر مناخ الترويع الذى يحيط بالعرب والمسلمين، المواطنين منهم أو المهاجرين القانونيين، على أنه ردود أفعال وضرية تآرية مصدرها الإحباط وما لحق الأمريكيين من أذى. بيد أننى أجزم فى هذا الفصل بأن الهيئة التنفيذية والكونجرس ووزارات الأمن الداخلى والخارجية والدفاع والعدل تعمل بتناغم لغرس ثقافة القمع ورعايتها وتنظيمها، على أساس شيطنة العرب والمسلمين. يساعد هذا التوجه الإسهام الجوهري لإعلام التيار السائد، والإعلام الهامشى، ومعه مجموعات الولاء الصهيونية، والمسيحية الإنجيلية، والمحافظين الجدد، وأيضا السياسيين الليبراليين ونشطانهم ومراكز أبحاثهم. لا أجزم هنا أن ثمة مؤامرة حكومية صريحة تهدف إلى قمع جميع المسلمين وحرمانهم من حقوقهم، الأخرى أن خطابات الإسلاموفوبيا تترعرع فى ظل خطابات القوة الأحادية، إذ إن جميع جرائم الكراهية والتحرشات، والتعصب، والسخرية، والهزاء العنصرية وغيرها من الاستهداقات والمهانات بالقطاعين العام والخاص، ما هى إلا الآثار الاستطراذية للإسلاموفوبيا الثقافية بتداعياتها الواقعية الملموسة على أرض الواقع المصغر (الفردى والمحلى) والموسع (القومى والكوكبى)، تعمل جميعها على تخدير الأحاسيس ضد القوانين العنصرية، وإضفاء المشروعية عليها ومأسستها، وعلى تآكل الحريات المدنية، وممارسة السياسة الخارجية الإمبريالية فى الشرق الأوسط.

إن إجراءات الوسم العرقى والإسلاموفوبيا الثقافية تشكيلات أيديولوجية ضرورية

في عصر إمبراطورية الولايات المتحدة، حولت حرب عاصفة الصحراء واختفاء الاتحاد السوفييتي معاداة العرب من شكل بغيض من العنصرية كان يربط الفلسطينيين والعرب الآخرين بحركات التحرر ذات التوجهات الشيوعية إلى بند أيديولوجي مركزي في محاربة من يُزعم أنهم متطرفون معادون للحدث يُبرر وجود الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كان «صدام الحضارات» لصامويل هنتجتون، و«جذور غضب المسلمين» لبرنارد لويس صياغة كلامية لنقطة أيديولوجية مثلت جوهر سياسة بيل كلينتون وچورج بوش وباراك أوباما الخارجية. رأينا الروايات التي أكد لويس وزكريا وآخرون على صحتها للشعب الأمريكي والتي تذهب إلى أن الغزو والحروب هي الوسائل الوحيدة لتنفيذ الإصلاح في الشرق الأوسط وذلك لأن العرب لا يفهمون سوى لغة العنف. غلّف بوش تبريره لغزو العراق بلغة الحرية والتحرير والديموقراطية وذلك لأن إعلام التيار السائد كان قد مضى ينشر خطابه المعادية للعرب والمروجة للإسلاموفوبيا مما أضفى على «أجندة الحرية» التي تبناها إباحا وأهمية بارزة. كانت تلك الخطابات قد طُرحت بقوة قبل ذلك بفترة، حيث يخبرنا بوب وودوارد أنه في ٥ فبراير ٢٠٠١، أي في اليوم السابع عشر من رئاسة بوش - ترأست كوندليزا رايس، مستشارة الأمن القومي اجتماعا لاستعراض وضع الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية والعمليات السرية بالعراق وإمكانيات تغيير النظام والخيارات المطروحة. أتاح هجمات ٩/١١ أن يتقبل الجمهور الأمريكي المزاعم القائلة بوجود روابط بين صدام حسين والقاعدة دونما مساعلة أو ارتياب.

كان الجمهور الأمريكي آنذاك على استعداد للربط بين «أجندة الحرية» التي تبناها بوش (ضد ديكتاتور علماني) وبين التنميطات المُصنّعة للمسلمين كإرهابيين ورواية الإسلاموفوبيا التي تصور الإسلام المتطرف (القاعدة) بصفتة معادياً للديموقراطية والحرية. وبالمثل، وفرت الإسلاموفوبيا الثقافية رابطة مكنت بوش أن يجمع كوريا الشمالية الستالينية العلمانية، والعراق القومي العلماني، والجمهورية الإسلامية الإيرانية في سلة واحدة تحت مسمى «محور الشر» (الذي كان من إسهامات منتدى

دايڤيد للمحافظين الجدد)، والذي أطلقه في «خطاب حالة الاتحاد» لعام ٢٠٠٢، كما تمكن، بالتزامن مع ذلك من أن يشير إلى أن تلك البلدان التي تبغضها التنظيمات القتالية الإسلامية على أنها أنظمة مارقة تدعم الإرهاب الكوكبي (أي القاعدة). يكشف هذا الاستعداد للتغاضي عن الاختلافات الأيديولوجية التي تفصل بين الحركات العلمانية والقومية العربية وذات التوجهات الدينية الدرجة التي بها تتناسج روايات الإسلاموفوبيا لوليس وزكريا وفريدمان وعجمي وغيرهم في نظرة أمريكا البيضاء إلى العالم وتوجهاتها الخارجية. يُعتبر إدماج العناصر المتفرقة المتضادة في عدو مشترك واحد مثالا على المدى الذي به عملت تجارة بث الخوف في آخر تجلياتها، أي الإسلاموفوبيا الثقافية، على تخدير قدرة التيار السائد على تحليل العالم المعقد الذي يواجه أمريكا. منع عمق الإسلاموفوبيا الثقافية في المجتمع الأمريكي واستعداده لتقبل منطلق «الأناء» الذي يذهب إلى أننا وحدنا مصدر المعرفة، وأنا وجدنا الموجودون، كأساس للسياسة الخارجية والتدخل العسكري، منع حركة المناهضة للحروب من تجذير نفسها بعمق في أوساط الطبقة الوسطى الأمريكية.

في الستينيات، تماهت الحركات المناهضة للحرب، بمستوى ما، مع حق القيتاميين في تقرير المصير كما تبنت الحركات التقدمية حقوق شعوب أمريكا اللاتينية في مقاومة الإمبريالية الأمريكية. لكن السبب الحقيقي في حيوية تلك الحرب المناهضة للحروب هو أنه كان يتم تجنيد أفراد الطبقة الوسطى الأمريكية البيضاء للقتال في حرب إمبريالية لا يمكن كسبها. بتعبير آخر، لم يكن الأمريكيون على استعداد لقتال القيتاميين من خلال التضحية بأبنائهم وإخوانهم وأحبائهم. بيد أنه في حالة احتلال أفغانستان والعراق، فإن الطبقة الوسطى الأمريكية البيضاء، تملك رفاهية المصادقة على تلك الحروب الأمريكية حيث إنهم يعتقدون أنها تهدف إلى حماية الأمن القومي، وأيضا، وكما يؤكد لهم أمثال لويس وهيرسي على ومنجي، فإن العسكرية الأمريكية تتدخل دوليا، ويدافع إيثاري، لإنقاذ المسلمين من الطغاة، وإنقاذ نساء المسلمين وأطفالهم من الذكور المسلمين فيما يتحمل فقراء الأمريكيين البيض والسود والسمر الأعباء القذرة لهذه المهمة «النبيلة».

التوقيعات الجماعية، والترحيلات، والتسجيلات الخاصة، و«قوائم الرصد»؛ فى الوقت الذى أثار فيه الإعلام الجماهيرى حالة من الهستيريا الجماعية و«محارق» افتراضية، وشجع على التحرش بالعرب والمسلمين الأمريكين ومضايقتهم والارتياب فيهم، مضت السلطات تلقى القبض على العرب والمسلمين بأسلوب جماعى بالولايات المتحدة تحت غطاء قانونى فى غالبية الأحوال. تم احتجاز خمسة آلاف مسلم يحملون وثائق قانونية دونما توجيه تهم لغالبيتهم، وكان يتم سجن الرجال الذين يوصفون بأن «لهم أهمية» على أساس معلومات والملاحظات سرية تقول مثلا «إن ثمة أعدادا مفرطة من الرجال شرق الأوسطين يعملون بأحد محلات البضائع المخفضة والمعونات»، وعلى حين أنه قد تم «احتجاز هؤلاء سرا ومحاکمتهم سرا» فلم يُدُن أى منهم بأى نوايا إجرامية أو أفعال مخالفة. علاوة على ذلك، تم استدعاء ٨٠٠٠ أجنبى يحملون وثائق قانونية إلى مصلحة الهجرة ووزارة العدل، ونتج عن تلك «المقابلات» طرد آلاف المسلمين وترحيلهم وكان غالبيتهم من بلاد عربية. كانت أسوأ الحالات تخص هؤلاء الذين رُحلوا إلى بلاد تتولى تعذيبهم نيابة عن الولايات المتحدة - بلاد ينتمى إليها «المتهمون» وتحكمها أنظمة سلطوية مثل مصر والسعودية والجزائر وسوريا والمغرب والأردن واليمن. أيضا، نفذت إدارة بوش نظام «تسجيل خاص» لثمانين ألف عربى ومسلم يقيمون بأسلوب قانونى بالولايات المتحدة. وفى نفس الوقت، مازال مسئولو الحكومة، ونواب الولايات المتحدة والشخصيات الإعلامية يبررون اللجوء إلى إجراءات الرصد والوسم العرقى وتجميع الملفات والاحتجازات الجماعية كحلول لما يُسمى «الإرهاب الإسلامى».

اعترف الإف بى أى بأنه ضمّن ٢٤٠٠٠ شخص فى قائمة رصد للإرهابيين، فيما أنه، فى ذات الوقت، لم يُصَف متهمين «إرهابيين» حقيقين، ظهرت هذه المعلومات فى جلسة استماع داخلية بوزارة العدل. واعتبارا من إبريل ٢٠٠٧، كانت «قائمة رصد الإرهابيين» تضم ٧٠٠٠٠٠ اسم على الأقل، وكانت تتنامى بإضافة ٢٠٠٠٠ اسم شهريا. وعلاوة على ذلك، شملت القائمة أيضا ما يربو على ١,١ مليون اسم بصفتهم

إرهابيين «محتملين» استخدمت هذه القائمة للتدقيق فى خلفيات المواطنين الأجانب الذين كانوا يسعون إلى دخول الولايات المتحدة بأسلوب قانوني، وللتدقيق أيضا فى خلفيات مواطنين أمريكيين. وفى جلسة استماع أخرى فى عام ٢٠٠٩، كشفت وزارة العدل عن أن ٣٥٪ من سجلات «الأشخاص المتضمنين فى قوائم الرصد كانوا مرتبطين بتصنيفات قضايا إرهاب قديمة أو تصنيفات قضايا غير متعلقة بالإرهاب وأن تلك القوائم كشفت عن أن كثيرا من السجلات كانت لأفراد كانوا قد شملتهم أصلا قوائم الرصد لكنهم حذفوا منها بعد أن تم إغلاق ملفات القضايا ضدهم».

يدلنا هذا على أن آثار الإسلاموفوبيا الثقافية لا يُؤكدُها فقط المناخ العام والمجتمع المدني أو تقتصر عليهما. وفى واقع الأمر، فإن أعمال العنف ضد العرب والمسلمين الأمريكيين والبذاءات اللفظية التى يتعرضون لها هى تداعيات مُلازمة لسياسات تفوق كثيرا حالات العدوان الفردية والتحيزات المؤسسية أو التعصب الإعلامى، حيث إن التعميمات هى تجسيد لظاهرة أيديولوجية متداخلة فى سياسات الولايات المتحدة وتستخدم لإضفاء المشروعية على إجراءاتها السياسية الداخلية والخارجية، ولتصنيع الموافقة على تلك السياسات والإجراءات.

فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠١، مرر الكونجرس قرارا سهّل به ما أصبح حرب بوش الشرسة ضد الحريات المدنية، وضد أفغانستان والعراق. يعنى التفويض الذى منحه الكونجرس للرئيس باستخدام القوة العسكرية ضد جميع إرهابيي ١١ سبتمبر منحه سلطة «استخدام جميع أشكال القوة الضرورية والمناسبة ضد جميع البلدان، والتنظيمات والأشخاص الذين يقرر هو أنهم خططوا لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أو ساعدوا عليها أو تلك التى تقوم بإيواء المنظمات الإرهابية أو الأشخاص الإرهابيين وذلك من أجل منع أمثال هؤلاء من القيام بأعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة فى المستقبل». منح هذا التشريع تفويضا مطلقا للرئيس بوش الذى سرعان ما أصدر أمرا تنفيذيا بوضع جميع من يُلقى جيش الولايات المتحدة وجهاز أمنها القبض عليهم على قائمة «المقاتلين الأعداء» وينكر عليهم الحقوق التى يكفلها لهم الدستور واتفاقيات

جذيف. أيضا، حاول هذا الأمر فتح ثغرات قانونية من أجل تسليم المشتبه فيهم إلى بلدان تقوم بتعذيبهم، وتعليق مجموعة قوانين أوامر الإحضار لأغراض التحقيق والمحاكمة habeas corpus، ومراقبة الهواتف والتعذيب. وبناء على ذلك شهدت جاليات العرب والمسلمين الأمريكيين نتاج الإسلاموفوبيا الثقافية تأخذ شكل أجندة سياسية وممارسات متناغمة أصبحت فيما بعد واقعا سياسيا.

قام العديد من الباحثين القانونيين وعلماء السياسة والأنثروبولوجى بدراسة الأساليب العبيدة التى أخضع بها المسلمون، الأمريكيون منهم والمهاجرون، للمحاكمة منذ ٩/١١، وكيفية استناد تدهور الحقوق المدنية بالولايات المتحدة إلى تلك المحاكمات. يكتب جيورجيو أجامين، المفكر السياسى المرموق قائلا إن إدارة جورج بوش تعتبر نموذجا للأساليب التى تعيد الحكومات بها تعريف حقوق الأفراد، بل وتعمل على تاكلها، حيث إن بوش من خلال إعلانه الحرب الدائمة على الإرهاب أنتج «وصفاً أصبحت فيه الحالة الطارئة قاعدة راسخة». أيضا، يبين لويس فيشر كيف أن الحقوق الدستورية تعرضت للانتهاكات المستمرة بعد ٩/١١، وكيف سمحت الحرب على الإرهاب لبوش بتجاهل الممارسات القانونية، وبإقامة محاكم سرية، ومواقع سوداء، وممارسة الرقابة والتعذيب بالداخل، وتسليم المشتبه بهم إلى حكومات أخرى لنقوم بتعذيبهم. يبين فيشر أنه بعد ٩/١١ تم منع الحقوق التقليدية والضمانات الإجرائية عن الأفراد الذين بدوا وأنهم يتوافقون مع بعض التصنيفات: المسلمين، العرب، العرب الأمريكيين، شرق الأوسطيين، وغيرهم وغيرهم». تقول إلين كاسل فى دراسة لها بعنوان «الحرب على الحريات المدنية» إن «التاريخ سينكر الأشهر التى أعقبت ٩/١١ مباشرة بصفتها أياما سوداء من حيث معاملة البلد للعرب الأمريكيين. والمواطنين المسلمين والأجانب. تم إصدار قوانين، ومهاجمة المسلمين والعرب واعتقالهم، وساد مناخ شبه هستيرى». أيضا، توضح لويز كاينكر بأسلوب محدد كيف أن إدارة بوش بقيادة جون آشكروفت قامت خلال عام واحد بترحيل أكبر عدد من الأجانب فى تاريخ الولايات المتحدة، بمن فى هذا الذين رُحلوا من خلال حملات بالمر فى عامى

١٩١٩ و ١٩٢٠ إبان مناخ الذعر من الأتاريكيين الذي تم إثباته احتجاز بضعة آلاف من غير المواطنين وترحيل ٧٥٠ من بينهم إما جولدمان دونما سند قانوني، فيما يبين لنا مايكل ولش كيف يمكن لهذه الانتهاكات أن تصبح جزءاً من الإجراءات القانونية المعمول بها حيث تغدو صناعة كباش الفداء، وجرائم الكراهية جرائم ترتكبها الدولة من خلال مأسستها على شكل سلسلة من القوانين. يضيف ولش، وكما أوضحنا فى نقاشنا لثقافة التخدير، أن هذا يصبح ممكناً من خلال «ثقافة الإنكار» التى تسمح لقوانين التمييز، وإجهاض الحريات المدنية أن تصبح ملامح ضرورية للحياة السياسية الأمريكية.

بزوغ دولة الأمن القومي:

يعتبر إنشاء وزارة الأمن الداخلى من أجل دمج المكاتب اللامركزية التابعة للدولة مثل مكتب الهجرة، والجمارك، وفرض القوانين الفدرالية، مع استحداث مناصب كثيرة مثل مدير الاستخبارات القومية، يعتبر شهادة على وجود دولة الأمن القومى فى الولايات المتحدة الآن. أثناء فترة رئاسة بوش، تم إصدار عدد من التشريعات تعيد تعريف الحريات المدنية وتعيد هندستها، ومعها الحقوق القانونية التى تكفلها الحكومة لغير المواطنين. تشمل تلك التشريعات قانون الأمن الداخلى لعام ٢٠٠٢، وقانون باتريوت «I» وقانون تعزيز الأمن الداخلى لعام ٢٠٠٢ (أو قانون باتريوت II) وقانون مراقبة الإرهابيين، وقانون المفوضية العسكرية لعام ٢٠٠٦، وقانون الإرهاب المُستتبت داخليا لعام ٢٠٠٧، وقانون حماية أمريكا وقانون تفويض الاستخبارات لعام ٢٠٠٨، وإنشاء محكمة الاستخبارات والرقابة على الأجانب. يقول فليب جيرالدى وهو يناقش قانون الإرهاب المُستتبت داخليا إن «من السهل جدا إساءة استخدامه بحيث يمكن تحديد أى جماعة تعارس ضغوطا على النظام السياسى بأنها إرهابية، وتوجيهه بشكل رئيسى ضد المسلمين والتنظيمات الإسلامية؛ كما أنه من المحتم أن يكون بين المشتبه فيهم الأساتذة بمختلف الجامعات المناهضين للسياسات الأمريكية والتنظيمات الفلسطينية المعادية للاحتلال الإسرائيلى».

ولأسف، فقد ثبتت صحة رؤية فليب جيرالدى، حيث رأينا كيف تعقبت التنظيمات

الموالية لليمين وللصهاينة والمحافظين الجدد الطلبة والنشطاء الذين يشاركون فى الحركات المؤيدة لحق الفلسطينيين فى تقرير المصير.

تحاول تلك التنظيمات إشراك السلطات الفدرالية والمحلية فى ترويع النشطاء الذين يجهرون بآرائهم، والتحكم فى المناظرات حول الصراع الفلسطينى/ الإسرائيلى. وقرت التشريعات التى مرّرت منذ ٢٠٠٦ إطاراً قضائياً لهيئات فرض القوانين لتتعقب المسلمين الأمريكيين وتستهدفهم وتنصب الفخاخ لهم.

فى واقع الأمر، تُضفى الإسلاموفوبيا الثقافية سمة عقلانية على نزع أهلية المسلمين للحقوق المدنية وحرمانهم منها، كما أن أثر وابل البروياجندا والتعليقات والصور المعادية للعرب والمسلمين شديد الوضوح: إن كان المسلمون عازمين على تدمير العالم الحر من خلال الإرهاب والغدر وتقويض الحريات المدنية إذن فهم غير مؤهلين، فى ظل الحرب على الإرهاب لاكتساب تلك الحقوق ناهيك عن استحقاقها. بدا أوياما وأنه يوافق جوهريا على تلك الأطروحة إذ إنه قرر أن أنور العولقى، المواطن الأمريكى، يستحق الإعدام بدون مسوغات قانونية، أو الاغتيال المستهدف- تزعم الحكومة أن العولقى كان على صلة بنضال حسن المتخصص فى علم النفس بقاعدة قوت هود والذى قام بإطلاق النار هناك، ويفصل شاهزاد صاحب تقجيرات تايمز سكوير الفاشلة، وفاروق عبدالمطلب الذى خبأ المتفجرات بملابسه الداخلية وفشلت محاولته. يرى الرئيس أن هذا الزعم كافٍ لتبرير إعدام مواطن أمريكى من مواليد نيومكسيكو دونما اتهام أو محاكمة. بعد شهر من هذا الإعلان، أعلن جوليبرمان، فى اتساق منه مع رأى أوياما، أنه يعد تشريعا ينزع المواطنة الأمريكية بمقتضى القانون عن الأمريكيين الذين يحاربون فى جيوش أجنبية، لكنه أوضح دونما لبس أن هذا لن يطبق على الأمريكيين الذين يخدمون فى الجيش الإسرائيلى، بل فقط على الذين يخدمون فى جيوش معادية لأمريكا. وهذا يبدو منطقا سليما فقط إذا وافقنا على أن المسلمين الأمريكيين هم طابور خامس يعملون على إثارة الفتنة، أشخاص موالون للبلاد الإسلامية، ناهيك عن أنهم يكتنون رغبة لإقامة «الولايات المتحدة الأمريكية الإسلامية» بحسب تصوير فصيل من معتقى الإسلاموفوبيا الثقافية.

وفيما أن العرب المسلمين الأمريكيين كانوا قد خضعوا للتمييز العنصرى قبل ٢٠٠١، وتضمن هذا الإعدام دونما محاكمة فى الجنوب الأمريكى، والاحتجاز على أساس التزاوج من الأمريكيات/ الأمريكيين البيض، والتميط فى أفلام هوليوود، فقد غطى ما حدث بعد ١١ سبتمبر على التعقيدات والصعوبات التى يواجهها السكان العرب والمسلمون فى علاقتهم بمجتمع التيار السائد وثقافته. تبين سونينا ميرا أن «إقصاء العرب والمسلمون الأمريكيين عن الانتماء الثقافى المعيارى هو أمر متعضون فى سياسات الدولة وفى المصنفات الاجتماعية السابقة على ٩/١١، لكنه تفاقم فى ظل قانون باتريوت». بين الباحثون والأكاديميون أن تشريعات ما بعد ٩/١١ عملت بترايف مع حملة الإسلاموفوبيا الثقافية على إشعار العرب والمسلمين الأمريكيين بالاعتراب، وعلى تهميشهم، حتى أصبحوا مثل نظرائهم فى العالمين العربى والإسلامى يشعرون أنهم يعيشون فى ظل حصار ورقابة مستدامة. أدى ذلك إلى عكس نزوع العرب والمسلمين الأمريكيين لاستيعاب الثقافة الأمريكية والاندماج السريع فيها، وتسبب فى شعورهم بالعزلة.

لكن الأهم من الخطابات الموجبة، والشوشينية والترويب اللفظى، هو أن الحكومة الفدرالية، ناهيك عن هيئات فرض القانون فى جميع أنحاء البلاد، قد ظلت تقوم بمراقبة الجاليات المسلمة ورسدهم والتجسس عليهم منذ إدارة كلينتون، وهى ممارسات تفاقمت فى عهد بوش واستمرت فى عهد إدارة أوباما. ولقد رأينا كيف يتعقب الإف بى أى والأمن الداخلى مئات الآلاف من المسلمين وغير المسلمين وبخاصة هؤلاء الذين ينتمون إلى بعض البلاد العربية، وإلى إيران وباكستان. والأكثر بشاعة هو أن للإف بى أى برنامجا مستداما للرقابة على المساجد بالولايات المتحدة واختراقها، كما يحاول أحيانا نصب الفخاخ لشباب المسلمين الأمريكيين وإشراكهم فى مخططات علاوة على تعقب عامة السكان المسلمين.

ظلت الرقابة والاختراق من الممارسات الشائعة لسلطات فرض القانون على مر العقود. فى مارس عام ٢٠١٠ تم توقيف ثمانية من الذين يدعون إلى تسيد المسيحيين البيض بمشيجان واتهموا بالتخطيط للإطاحة بحكومة الولايات المتحدة،

كانت التوقيفات قد تمت والتهامات قد وجّهت لأن الإف بى أى اخترق صفوف تلك المليشيا. لكن المثير للاهتمام هو عدم ذكر عضوية هؤلاء فى تنظيم مسيحي متطرف فى مذكرة التوقيف، كما لم يُبرز الإعلام تلك الحقيقة ويعتبر هذا نقيضا فاضحا لما يحدث حينما يتم توقيف المسلمين حيث يتم إبراز انتماءاتهم الدينية وتضخيم أثرها، وليس هذا بالأمر المستغرب حينما نعلم أن السلطات الفدرالية والمحلية تتلاعب بحساسية الجمهور المفردة كوسيلة لإدانة المقبوض عليهم.

الحرب على اعمال البر:

منذ ٩/١١ والإف بى أى يحاول تجنيد المسلمين والعرب الأمريكيين للمساعدة فى «الحرب على الإرهاب» بالداخل الأمريكى، وبالفعل، فقد كان من الملاحظ تعاون العرب والمسلمين الأمريكيين، عن طيب خاطر، مع الحكومة للقيام بمهام أمنية فى أوساط جالياتهم. وبدلا من أن يؤدى ذلك إلى إثبات ولاء مسلمى أمريكا، فقد تعرض الإف بى أى للهجوم لإشراكه بعض الجماعات الإسلامية مثل CAIR فى بعض المهام. وفى الوقت ذاته، ظلت السلطات الفدرالية تقوم بالتجسس على المساجد، والمنظمات الخيرية والجماعات المناصرة لمختلف القضايا والمراكز التعليمية من خلال المراقبة والتنصت والاختراق المباشر بواسطة مخبرين مأجورين.

كانت إحدى أكثر حملات الإف بى أى شهرة ونجاحا هى تلك التى شنتها ضد مؤسسة الأرض المقدسة، حيث تم اعتقال خمسة من أعضاء هذه المؤسسة التى تتخذ من دالاس مقرا لها، وإدانتهم والحكم عليهم بالسجن سنوات طويلة، بما فى هذا الحكم على اثنين منهم بالسجن مدى الحياة. شملت المحاكمة الأولى فى عام ٢٠٠٧ توجيه الاتهامات لعشرات من «المتآمريين المشاركين»، أى إلى عدد كبير من المنظمات الخيرية والتعليمية ومنظمات خدمة المجتمع الإسلامية والمساجد، وكانت CAIR أبرز تلك التنظيمات المتهمه رغم تعاونها مع الإف بى أى فى مناسبات عدة. انتهت المحاكمة بالفشل وذلك بسبب ما زعمته هيئة المحلفين من أن أحد أعضائها من دعاة الإسلاموفوبيا كان يضغط على بقية الأعضاء ويهددهم لاعتقادهم أن القضية

تقوم على أسس واهية. فى ٢٠٠٨، قضت الحكومة بإعادة النظر فى القضية بعد أن أسقطت اتهامات كثيرة فى حق تنظيمات أخرى وعلى الرغم من أن الادعاء نفسه اعترف بأن أموال مؤسسة الأرض المقدسة كانت تستخدم فى برامج إنسانية مثل تمويل المدارس والمستشفيات بالضفة الغربية وغزة فقد نجحت الحكومة فى استصدار أحكام بالإدانة على أساس أنها كانت تمد حماس «بدعم مالى وموارد» وتقوم بعمليات غسيل أموال.

علاوة على ذلك، فى عام ٢٠٠٤، سمحت محكمة أمريكية لأسرة المواطن الأمريكى دايفيد بومب الذى كان قد قتل بإطلاق النار عليه فى الضفة الغربية، بمقاضاة مؤسسة الأرض المقدسة وحماس لطلب التعويض، هذا على الرغم من ثبوت أنه لا علاقة لأعضاء المؤسسة بالأنشطة الإرهابية، وحُكِمَ للأسرة بتعويض قدره ١٥٦ مليون دولار. جاء هذا من نظام العدالة ذاته الذى أصدر أحكاماً برد الطلب فى نظر عدة قضايا ضد المسئولين والشركات والجيش الأمريكى لدورهم فى الاعتقالات غير القانونية، وأعمال التعذيب، والاختطاف وتسليم أعداد كبيرة من المواطنين الأبرياء لحكومات عميلة كى تقوم بتعذيبهم أثناء حرب الحكومة على «الإرهاب».

وفى واقع الأمر، فقد حكم قضاة عدة من مستويات مختلفة، بما فى هذا قضاة المحكمة العليا، برد طلبات نظر دعاوى جنائية ومدنية كان قد رفعها المحتجزون بجوانتنامو وأسرههم، وأسرى ضحايا المذابح التى ارتكبتها الجيش الأمريكى بالعراق وتنظيمات المرتزقة من أمثال شركة بلاكووتر، والأبرياء الذين سلمتهم السلطات الأمريكية لحكومات عميلة لتعذيبهم، وضحايا الاحتجاز والتعذيب فى المواقع السوداء الأمريكية. يشمل هذا القضايا التى رفعتها أسر ١٧ مدنياً بريئاً قتلهم عملاء بلاكووتر فى ميدان النسور ببغداد، و٢٤ رجلاً وامرأة وطفلاً قتلهم المارينز بالحديثة فى العراق، والقضايا التى تم رفعها ضد مقاولين بسبب أعمال التعذيب فى سجن أبوغريب، وضحايا الاختطاف والتعذيب من أمثال ماهر عرار وخالد المصرى، وغيرها وغيرها. وفى واقع الأمر، فقد حكمت إحدى محاكم الاستئناف الفدرالية بأسلوب فورى

بحرمان جميع المحتجزين في «الثقب الأسود» بقاعدة باجرام الجوية بأفغانستان من حقوقهم القانونية الدولية لاتخاذ إجراءات قانونية ضد الجيش الأمريكي والمسؤولين والمقاولين الأمريكيين.

المثير للاهتمام إزاء قضية مؤسسة الأرض المقدسة هو أن الحكومة لم تقتصر على تجريم التبرعات الخيرية للمؤسسات والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، بل جرّمت أيضاً مؤسسات التبرعات الذي زعم أن حماس تديرها بدعوى أنها مؤسسات إجرامية، حيث قالت وزارة الخزانة إن «حماس تستخدم أموال مؤسسة الأرض المقدسة لدعم مدارس تخدم أهداف حماس من خلال تشجيع الأطفال على أن يصبحوا مفجرين انتحاريين، وتجنيد المفجرين الانتحاريين بتقديم المساعدات لأسرهم». غمر الادعاء المحلفين بوابل من صور «الإرهاب» في إسرائيل في محاولة منه لإيجاد صلة بين التبرعات الخيرية للمدارس والمستشفيات وبين المفجرين الانتحاريين. ويعد إدانتهم. تم نقل المتهمين إلى سجن جديد تراعى فيه أقصى درجات الإجراءات الأمنية يُسمى وحدة إدارة الاتصالات «UMC»، وكان الهدف من إقامة مثل تلك السجون عزل المعتقلين ومنعهم من الاتصال بأصدقائهم وأسرهم والعالم الخارجي بعامّة، وهي إحدى إبداعات الحرب على الإرهاب أقامها بوش واستخدمها أوباما لإيواء المسلمين والسجناء السياسيين فيها بشكل رئيسي.

رسخت قضية مؤسسة الأرض المقدسة سابقة لوزارة العدل ومثلت أكثر من مجرد انتصار لاستغلال وقت الحكومة ومواردها ودعايتها حيث إنها اعتُبرت إشعاراً قانونياً للتنظيمات الخيرية الإسلامية والمناصرة للفلسطينيين بأنها طرائد سهلة لسلطات الولايات المتحدة. نشر اتحاد الحريات المدنية الأمريكي ACLU تقريراً يوثق فيه محاولات المكاتب الأمريكية إغلاق المنظمات الخيرية الإسلامية ومحاكمة القائمين عليها، حيث إن الحكومة الفدرالية قد أغلقت ستة تنظيمات على الأقل، وأغارت على نصف ستة أخرى، مشيراً إلى أن وزارة الخزانة تستهدف المسلمين لأنهم «أهداف سهلة رخوة» بحسب قول بول كريج روبرتس مساعد وزير الخزانة السابق. علاوة

على ذلك، يعترف مسئولو الخزانة بوضوح بجمع معلومات عن المسلمين ووسمهم واستهدافهم حيث صرح أحدهم، وفقاً لما جاء بالتقرير سالف الذكر، بالقول «لا نذهب الآن إلى البارات الأيرلندية للبحث عن من يدعمون جيش التحرير الأيرلندي حيث إنه ثمة أسباب وجيهة للتركيز على الجاليات المسلمة لأن نسبة المسلمين الذين يقومون بأعمال إرهابية أكبر من نسبتهم في الجاليات الأخرى. يعلم الجميع أن استهداف المسلمين ليس بدون أساس». وفي واقع الأمر فإن تعقب أموال المنظمات الإسلامية ظل وسيلة قوية الفاعلية شبه سرية لاستهداف المسلمين والمنظمات الإسلامية، وبخاصة من خلال «عملية جريت كوست» التي تنفذها مصلحة الجمارك الأمريكية والتي تتقصى مصادر أموال المنظمات «الإرهابية» التي تدخل الولايات المتحدة، والتي غالباً ما يكون مصدرها البلاد العربية وباكستان.

تم إغلاق مؤسسة الحرمين الخيرية السعودية ووجهت إليها تهمة «التآمر للاحتيال على حكومة الولايات المتحدة» من خلال غسيل الأموال وإرسالها إلى الشيشان، وقام الاتهام على أساس التنصت على الهواتف دونما سند قانوني والذي أقره بوش. وفي النهاية قضى أحد القضاة الفدراليين برد دعوى الاتهام، وأصدر قون ووكر، أحد القضاة الفدراليين الآخرين حكماً بأن الرقابة بالتنصت على الأحاديث الهاتفية أمر مخالف للقانون.

وعلى الرغم من ذلك، حُظرت المؤسسة في الولايات المتحدة، وفقاً لما جاء بتقارير اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، فقد نجم عن إغلاق مكاتب الحرمين في أنحاء العالم، إغلاق دور الأيتام بالصومال التي كانت ترعى ٢٠٠٠ طفل وفقدان ٧٠٠ وظيفة هناك. هنا، ينبغي أن نذكر أن إدارة أوباما تدافع عن استخدام «المميزات السرية للدولة» ضد «تمويل الإرهاب» والمشتبه بأنهم إرهابيون تماماً مثل إدارة بوش.

أدى نجاح القضية ضد مؤسسة الأرض المقدسة إلى تعرض جميع الجمعيات الخيرية الإسلامية للارتياح وحملات التشهير. تتعرض منظمة CAIR، التي ظلت الأكثر نشاطاً وشهرة في تبنى حقوق المسلمين المدنية والدفاع عنها بأكثر من غيرها،

لحملات الهجوم المنظمة فى الإعلام من خلال مجموعات العمل السياسى، وهدفاً للتشهير والقذف من قبل قناة فوكس الإخبارية ودانيل بايس والمواقع الإلكترونية العدائية مثل جهاد ووتش، وقد أدى هذا الاهتمام السلبي المستدام إلى تشويه سمعة CAIR. مثلاً، قامت باربرا بوكسر بسحب «شهادة إنجاز» شرفية كانت قد منحتها لمنظمة CAIR لمناصرتها الجالية المسلمة الأمريكية وتبنى قضاياها، حينما نبهها تشارلس شومر وريتشارد دربين، زميلاها بالحزب الديموقراطى لبعض تصريحات المجموعة وأفعالها فى الماضى، والتي أثارت قلقها، وكذلك تأكيدات مسئولى فرض القانون بأنها «تمنح معونات لتنظيمات إرهابية دولية». علاوة على ذلك، طالب عدد من النواب الحكومة بالقيام بالتحريات والتحقيقات فى أنشطة CAIR فى استجابة منهم لكتاب «الماфия الإسلامية: داخل العالم السرى الذى يتآمر لأسلمة أمريكا» من تأليف دايفيد جاويابتز وهول سبرى والذى يتضمن تشهيراً بالمنظمة حيث يقول المؤلفان إنها مجموعة متطرفة تأمرية تعمل واجهة لحماس وحزب الله والإخوان المسلمين والقاعدة وإنها قد اخترقت المراكز العليا فى السلطة، والإعلام، والكونجرس، بل والبيت الأبيض، وأنها تتآلف من «إرهابيين يرتدون البذلات الأنيقة، ماهرين فى التلاعب بالسياسيين والإعلام من خلال الدعاية ذات الصياغة الماهرة» وخلصه الأمر أنهم «كذابون متمكنون». يزعم الكاتبان أنهما حصلوا على تلك المعلومات بتجنيد ابن أحدهما للعمل كمتدرب بالمنظمة حيث قام بسرقة بعض وثائق CAIR ثم قام المؤلفان بنشر مجموعة من الافتراءات والاتهامات التى لا أساس لها وأمثلة على الاقتتال الداخلى، والتناقضات والجدالات والخلافات فى الرأى والصراعات الداخلية.

نصب الغلاخ:

ظلت الرقابة واستخدام المخبرين أسلحة رئيسية فى ترسانة الإف بى أى للاستعمال ضد الجريمة المنظمة، كما تم استخدام الجواسيس على مدار التاريخ لإثارة الانشاقات السياسية، وفى أوساط تنظيمات الحفاظ على البيئة والحقوق المدنية، والمجموعات المناهضة للحروب. اكتسب استخدام المخبرين والجواسيس

والعملاء المزدوجين فى برنامج COINTELPRO الذى وضعه هيربرت هووفر وكان يعمل منهجياً على تحييد حركة السود وحركات التحرير الأخرى، اكتسب شهرة خاصة كأداة فاعلة لتحقيق هذا الهدف. كان الاختراق وسيلة رئيسية فى حملة الاستخبارات المضادة لقلقة الحركات التقدمية الراديكالية وتشويه سمعتها، سواء كان ذلك بيث الارتياح والخلافات بين أعضائها، أو بالمساعدة فى تنفيذ سلسلة من الاغتيالات، أو تفتيق التهم، أو الاحتجاجات والضرب والترويد. قد لا يصل برنامج الاستخبارات المضادة الحكومى إلى مستوى الأبعاد المنذرة القائمة لبرنامج COINTELPRO. لكن، وبأساليب عدة يجعل المدى الواسع الذى ينصوب تحت التشريعات التى صدرت بعد ٩/١١ مثل قانون باتريوت، وقانون الإرهاب المستتبب داخليا، وأيضا دمج هيئات الأمن الداخلى فى وزارة الأمن الداخلى، وبرنامج الرقابة واسع المدى الذى أنيطت مسئوليته بالرئيس ومجلس الأمن القومى NSA دونما تفويض أو سند قانونى، يجعل كل هذا برنامجا وحيدا مثل COINTELPRO غير ضرورى.

أعلن الإف بى أى أنه قد أحبط عدة مخططات مزعومة لإرهابيين مستتببين داخليا، والتى تم «اكتشافها» من خلال استخدام المخبرين والجواسيس وأعمال الرقابة والتتصت. بعد ٩/١١، قامت حملة مكافحة الإرهاب الداخلى، والإف بى أى، وNSA (مجلس الأمن القومى) وسلطات الولايات والسلطات المحلية بنصب الفخاخ للمسلمين الشباب فى الولايات المتحدة على أمل تحريضهم واستفزازهم. تهدف استراتيجية نصب الفخاخ إلى إجراء محاكمات يروج لها إعلاميا تشهد على نجاح نظام التشريعات الجديدة التى صدرت منذ ٢٠٠١ وأهميتها وضرورتها. نتيجة لذلك، تشعر الجاليات العربية والإسلامية بإجراءات وسمهم وجمع المعلومات عنهم والتجسس عليهم وعزلهم، وقاموا بالاحتجاج على استخدام «العملاء المحرضين» فى حملة الحكومة لمكافحة الإرهاب.

وعلى حين أن المخبرين السريين (CI) «قد أصبحوا ضرورة لنجاح كثير من تحريات الإف بى أى فى مجال الجريمة المنظمة، والفساد الحكومى، وتجارة المخدرات

ومكافحة الإرهاب، والمبادرات الأخرى» إلا أن جلسات الاستماع الداخلية للإف بى آى فى عام ٢٠٠٥ تذكر أن ٨٧٪ من حالات استخدام المخبرين تعتبر انتهاكا لبروتوكولات الجهاز وإجراءاته بأسلوب أو آخر. وعلى الرغم من أن الخطوط الإرشادية التى يتبعها المخبرون السريون غير محددة بدقة إلا أنها تحظر تحديدا دفع أموال لهم «مشروطة بإدانة أى شخص أو إنزال عقوبة به»، لكنها لا تحظر أن تكون الأموال التى تُدفع مشروطة بالاستخبارات التى يجمعها المخبرون بحيث تسوّغ اتخاذ الإجراءات القضائية ضد المتهمين. علاوة على ذلك يجتهد الإف بى آى «فى تقصى إنتاجية مخبريه السريين بواسطة تجميع إنجازاتهم الإحصائية، أى عدد الاتهامات والتوقيفات ومنكرات التفتيش، وتطبيقات قانون Title III والإسهامات الأخرى فى أهداف التحريات التى ينجزها المخبرون». وعلاوة على المكافآت المالية التى يتلقونها، يشهد تقرير صادر عن الكونجرس على أن المخبرين السريين فى قضايا الإرهاب مؤهلين أيضا للحصول على تسهيلات هجرة خاصة بحيث يحصلون هم وعائلاتهم على أوضاع هجرة قانونية.

أشهر نماذج المخبرين السريين شهرة وسوء سمعة والذى يبدو وأنه ينتهك الكثير من بنود العمل بالإف بى آى، حدث بكاليفورنيا حينما استخدم الإف بى آى عميلاً/ محرّضاً ليقوم بدور أمريكى اعتنق الإسلام، بالمركز الإسلامى بارقين. تثير هذه المحاولة الفاشلة التساؤلات حول نزاهة استراتيجية اختراق المخبرين للتجمعات بأن كشفت عن الوسائل الصبيانية الخرقاء التى تحدث بها هذه العمليات. علاوة على ذلك، فهى تنزع الصدقية والشريعة عن تصريحات الإف بى آى عن كيفية عمله عن كذب مع الجاليات العربية والمسلمة الأمريكية. أيضا، فقد أُلقت التحريات فى تلك القضية الأضواء بقوة على عدم صدقية المخبرين ناهيك عن كفّاحتهم. وتوضح القضية أيضا انتهاكات متعددة لسياسات الإف بى آى ذاتها.

فى عام ٢٠٠٦ اخترق كريج مونتيل، وهو محتال محترف ومخبر مشبوه كان قد سبقت إدانته فى عدة جنح وجرائم، اخترق مسجد إرقين، وصادق مرتاديه، وقام

بدراسة اللغة العربية وعرض عليهم أن يقوم بتدريبهم. فى عام ٢٠٠٧. انزعج عدد من الأعضاء بالمسجد، من بينهم شخص يدعى أحمد نيازى من خطابات مونتيل الجهادية التى تعمل على تأجيج المشاعر. أبلغ المسجد فرع CAIR بجنوب كاليفورنيا مخاوفه، وقام الفرع بالاتصال بالإف بى أى وبشرطة إرقين. يبدو أن قسم شرطة إرقين قام بعمل تحريات أكثر من الإف بى أى وحصل المركز الإسلامى على أمر زجرى يُحظر بمقتضاه على مونتيل دخول المسجد. وحينما كُشف أمر مونتيل كمحتال ومجرم، قام بنفسه باقتحام الوسائط الإعلامية ليروى قصته كمخبر لكن الإف بى أى رفض الاعتراف بأنه قد تم زرعه مخبراً إلى أن قام قاضى الدائرة الفدرالية بفض مظلوف الاتهامات الموجهة إليه. وفى تلك الأثناء قام الإف بى أى بالاتصال بنيازى لإقناعه بأن يعمل مخبراً، وحينما رفض، تم اتهامه بسلسلة من انتهاكات قوانين الهجرة التى مازالت قيد النظر، لكن «تهمة الإرهاب» الوحيدة التى يمكن أن توجه إلى نيازى هى أنه لم يذكر فى طلب الهجرة أن شقيقته متزوجة بمواطن باكستانى صنفته الولايات المتحدة على أنه إرهابي. اتهم نيازى، بسبب ما يبدو من أنه ثار لعدم تفاضيه عن تحريض مونتيل ورفضه العمل كمخبر، بواقعتى حنث واحتيال وإساءة استخدام جواز سفر حصل عليه من خلال الاحتيال والإدلاء ببيانات كاذبة لهيئة فدرالية، وقد تودى تلك الاتهامات لدى ثبوتها إلى الحكم عليه بالسجن ٣٥ عاماً. غدا هذا الاستخدام للقوانين التى صدرت بعد ٩/١١ أسلوا شائعا تلجأ إليه الحكومة الفدرالية لاستدعاء غير المواطنين ممن لديهم وثائق قانونية، واستجوابهم، وترحيلهم بل وتحظر عليهم دخول البلد. تذكر ديبا فرناندز فى كتابها «المستهدفون: الأمن الداخلى وبيزنس الهجرة» أن الشرطة والإف بى أى استغلوا عدم معرفة الناس بحقوقهم «فى السنوات التالية لأحداث ٩/١١». كان خوف المهاجرين والمواطنين الأجانب وهشاشة أوضاعهم مبررة وذلك لأن التفويض الذى منحه جون أشكروفت لسلطات الهجرة كان على درجة من عدم التحديد بحيث إنه لم يكن على تلك السلطات أن تثبت أية روابط بالإرهاب أو الجريمة، من أجل وقف العمل بقرار قاضى الهجرة».

تدهورت علاقات الإف بى أى بالجالية المسلمة الأمريكية على مر السنين ولم

يكن هذا بسبب عدم تعاون تنظيمات الحقوق المدنية المسلمة أو المنظمات التعليمية مثل CAIR وغيرها لأن تلك المنظمات قد سعت بإيجابية ونشاط إلى مساعدة الإف بى أى ليس فقط فى ورش عمل «الحساسية الثقافية» التدريبية، بل أيضا فى مجال الاستخبارات والرقابة على المسلمين والعرب الأمريكيين داخل نطاق تنظيماتهم ومساجدهم ومجموعاتهم. لكن الإف بى أى، وقبل الكشف عن ورطة مونتيل، قام بقطع علاقته بتنظيم CAIR، ثم حددها واحدة من ثلاثمائة من المتآمرين فى قضية مؤسسه الأرض المقدسة.

تبين قضية المركز الإسلامى بوضوح كيفية اختراق الإف بى أى للتنظيمات الدينية والمناصرة السياسية والتعليمية الإسلامية من أجل استهداف المشتبه فيهم ويحدث هذا الاختراق على أساس افتراض وجود ممارسات غير قانونية بل وإجرامية ومحاولة تجميع الشواهد لإقامة «دعوى استباقية»، بيد أن الخط القانونى الذى يفصل بين تجميع الشواهد لإقامة «دعوى استباقية» وبين نصب الفخاخ رفيع جدا. وعلى حين أن مونتيل فى قضية مسجد إرفين فشل فى تحريض أى عضو على ارتكاب أعمال إرهابية، إلا أن ثمة ثلاث قضايا شهيرة، على الأقل، نجح فيها المخبرون المأجورون على التحريض على أعمال إرهابية أو شجعوها أو وعدوا بتسهيلها.

تعتبر قضية إقليم أورانج مثلا على محاولات العملاء المرخصين المأجورين الإيقاع بأفراد من المسلمين الأمريكيين المحبطين الغاضبين المنعزلين من أجل التخطيط لارتكاب أعمال عنف، وهذه القضية واحدة من أمثلة عديدة نجحت فيها مخططات الحكومة. تظل مدينة نيويورك، المركز الرئيسى لهجمات 9/11، مفرطة اليقظة والنشاط فى «الحرب على الإرهاب» لكن سلطات شرطة نيويورك، والإف بى أى، وبدلا من أن تحقق نجاحات فى الكشف عن المهاجمين المحتملين، مثل شاهزاد مفجر تايمز سكوير، والذى كان على قائمة المنوعين من السفر، فضلت إنفاق مواردها على إغواء المسلمين الساخطين المحرومين والإيقاع بهم.

لقت قضية شاهوار ماتين سراج، ومحاكمته وإدانته اهتماما كبيرا من الإعلام

فيما بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وتعتبر إحدى الأمثلة «الناجحة» لاستخدام سلطات شرطة نيويورك والإف بي آى للمخبرين السريين. تم اتهام سراج وإدانتته بالتخطيط لتفجير محطة المترو فى شارع ٣٤ بمانتهاتن. أقيمت دعوى الولاية بأسلوب شبه حصري على أساس الاستخبارات والأحاديث المسجلة والتي جمعها المخبر أسامة الداوودي، وهو رجل فى العقد الخامس من العمر ومن مواليد مصر وكان الإف بي آى قد جندَه ليصادق سراج الذى كان فى الحادية والعشرين من العمر آنذاك. قام الداوودى باختراق مسجد باى ريدج الذى يقع فى أحد أحياء العرب الأمريكيين القديمة ببروكلين. تظاهر الداوودي، بصفته ممن يؤمنون المسجد، بأنه متعصب متشدد، بُعث به، بحسب ما قال مديره بشرطة نيويورك، لاستهداف الشاب سراج الذى يسهل التأثير عليه. كان سراج يشعر بالغضب من احتلال الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان، واستغل الداوودى هذا الغضب ومضى يضرب على هذا الوتر و عرض عليه فكرة تفجير إحدى محطات المترو التى حدد موقعها، وموعد التفجير ووعده بإحضار المتفجرات. وفى واقع الأمر، فقد رفض سراج زرع القنبلة قائلاً إنه لا يستطيع المضى فى العملية حتى يستشير والدته. كسب الداوودى من عملية التحريض هذه أكثر من ١٠٠٠٠٠ دولار التى تدفع، وكما فى حالات معظم المخبرين، على أساس «قيمة» النشاط الاستخبارى القابل للتنفيذ. اتخذت العملية على أرض الواقع، مسار الإيقاع بشاب يسهل التأثير عليه وإغوائه واصطياده وتشجيعه، شاب ليس لديه شبكة دعم أخرى. وعلى الرغم من إدانة سراج والحكم عليه بالسجن ثلاثين عاماً بتهمة التآمر على التفجير، إلا أنها لم تُرس سابقة حقيقية، لكنها تعتبر مثالا على طمس الخط الفاصل بين التحريض والقصد المتعمد.

وبالمثل، «كشَف» الإف بي آى فى نيويورك، من خلال استخدام أحد المخبرين، عن مخططات للهجوم على المعابد اليهودية، شارك فيها (علوة على العميل المحرّض) أربعة أفارقة أمريكيون - محتالون سابقون، بانسون، يعانى أحدهم من الشيزوفرنيا وفقا للتشخيص الإكلينيكي ويعانى آخر من إدمان المخدرات. كان أربعتهم قد اعتنقوا

الإسلام مؤخرًا، ويكتون غضبا عارما ضد مجتمع التيار السائد، وليس لديهم أى توجه محدد، أو معرفة تُذكر بالإسلام. وكما كان الحال فى قضية سراج، جمع كل القرائن تقريبا مُخبر لم يذكر اسمه، قام بتحريضهم، وتوجيه سخط المتهمين ومشاعرهم المعادية للسامية، وغضبهم من تدخل الولايات المتحدة العسكرى بالشرق الأوسط، توجيهها إلى جيش الولايات المتحدة والمعابد اليهودية بنيويورك. كان المخبر هو من اختار المستهدفين، ووعدهم بإمدادهم بالمتفجرات والذخائر وأعطاهم السلاح الوحيد الذى ضُبُط لديهم وكان مسدسا صغيرا. سمحت قدرة المخبر على التردد بسهولة على أعضاء «الخلية» للحكومة بوضع أجهزة تجسس وكاميرات فيديو فى منزل المتهم الأول والتتصت على هاتفه، ومن ثم، فقد تم العثور على جميع أدلة الإدانة فى منزل المتهم.

من الواضح أن المتهم كان مفرط الحماس بدرجة أثارت ريبة الجالية الإسلامية المحلية، وبخاصة إمام المسجد الذى كان يؤمه المتهمون حيث لفت انتباهه حديث المخبر المتواتر عن الجهاد باستخدام العنف.

يكرر هذا النموذج نفسه دائما، لكن من المفارقات أن أكثر الأفراد عرضة للإيقاع بهم ليسوا هم العرب والمسلمين الأمريكيين الذين تربوا على الحيطة واليقظة إزاء رقابة الإف بى آى، بل من اعتنقوا الإسلام مؤخرًا، والمهاجرين الذين يشعرون بالعزلة، والمسلمين من غير العرب والآسيويين (من إفريقيا والبلقان خاصة) والذين يعانون من العزلة بأكثر من غيرهم. فى نيوجيرسي، تم توقيف ستة متهمين ووجهت إليهم تهمة التخطيط للهجوم على قاعدة فورت ديكس وصدرت الأحكام بإدانتهم. كان المتهمون شبابا مهاجرين من الأردن والبلقان. بدأ المتهمون مجموعة من الشباب العاديين، يمارسون الرياضة ويتحدثون فى السياسة ويتدربون على الرماية ويمارسون ألعاب الفيديو العسكرية معا. ويخلاف ذلك، فقد كانوا من الألبان المتعصبين. وعلى الرغم من ذلك، فقد نسجت السلطات أنشطتهم البريئة فى رواية عن «التدريب على الإرهاب» حيث نجحت وزارة العدل والإف بى آى فى طمس الخطوط القاصلة بين

العباء المحاكاة والمحاولات الشبابة لاستعراض الفحولة، وبين التدريب على عملية ميشياوية من منطلق أيديولوجي. يعمل هذا الأسلوب على طمس الخطوط الفاصلة تدريجيا وتحويل الأنشطة والأفعال البرينة، وإعادة توجيهها بحيث تصبح تهديدات فعلية للأمن. ومرة أخرى، قامت قضية وزارة العدل على أساس شهادات مخبرين سريين والاستخبارات التي قاما بجمعها (بما فى هذا أحاديث مسجلة على شريط). كان المخبران مجرمين مدانين، وكانا يواجهان تهما بانتهاك قوانين الهجرة، ويتوقعان ترحيلهما الوشيك. أدين أحدهما، أى محمود عمر بثلاث تهمة احتيال على البنوك، وعلى الرغم من أنه تلقى ربع مليون دولار عن خدماته كمخبر إلا أنه اعترف بالتلاعب بأجهزة الاستماع كى يحمى أحد أصدقائه من بين المدعى عليهم. وهكذا، ومن خلال الاعتماد على التسجيلات السمعية كأدلة اتهام، نجح عمر والمخبر الآخر فى خلق قضية كسبوا من ورائها مبالغ مالية كبيرة وضمننا الحصول على إقامة بالولايات المتحدة.

كانت قضيتا نيويورك ونيوجيرسى تتعلقان برجال مسلمين يشعرون بالاغتراب والغضب من سياسة الولايات المتحدة الخارجية الاعتباطية وتدخلها العسكرى فى الشرق الأوسط. لكن الأكثر دلالة هو أن المخبرين فى القضايا سألقة الذكر لم يكتفوا فقط بتحريض المتهمين وتشجيعهم وتوجيههم، بل إنهم فى غالبية الحالات، كانوا الوسيلة الوحيدة التى من خلالها استطاع المتهمون الحصول على المواد القاتلة لتنفيذ العمليات الإرهابية. فى حالتى نيويورك وفورت ديكس، لم يكتف المخبرون بالتظاهر بالتماهى مع نوايا من يشتبه فيهم وأهدافهم كى يكتشفوا مزيدا من القرائن وفقا للإجراءات الرسمية التى يتبعها المخبرون السريون، بل الأخرى أنهم حددوا الأهداف وأثاروا دواقع المجموعة، ووعدهم بالدعم اللوجستى، وبخاصة الأموال والأسلحة والمتفجرات، وتلك كلها كان لابد وأن تكون من شبه المستحيل على المتهمين الساخطين منخفضى الدخول الحصول عليها.

واضح هو الترابط بين التحريض ونصب الفخاخ والمخبرين. عادة ما يكون

المخبرون مجرمين يقومون بالتجسس من أجل تخفيف المدد المحكوم عليهم بها، وغالبا ما يكون هؤلاء، فى الحالات المتعلقة بالجاليات المسلمة، من غير المواطنين الذين يواجهون خطر الترحيل بسبب أنشطتهم الإجرامية. يتلقى المخبرون أجورا باهظة وتعتمد مصداقيتهم واستمرارهم فى العمل على النتائج التى يحققونها. وفى الحالات سالفة الذكر، وفرت النتائج تعزيزا كبيرا لفكرة أن الأمريكين يتعرضون لأخطار داهمة، وتلطيف وقع السياسات والاستراتيجيات الداخلية غير المجدية المعادية للإرهاب، التى أتت بنتائج عكسية، وأدت إلى منع مشاهير المفكرين والاكاديميين من دخول الولايات المتحدة مثل المفكر طارق رمضان، والصحفى الفلسطينى محمد عمرو والحائز علي عدة جوائز ومقاضة المؤسسات الخيرية، وإنزال النساء والأطفال من على متن الطائرات، وإدراج أسماء أطفال فى الثامنة على قائمة الممنوعين من السفر بالطائرات، وإدراج أسماء عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، على قوائم الإف بى أى لمراقبة الإرهابيين.

الاحتجاز فى الثقب السوء ظاهرة طبيعية جديدة:

يعمل نظام التشريعات والإسلاموفوبيا الثقافية بنجاح على ترسيخ مناخ من الخوف والتحكم، مناخ أضحت آثاره السياسية مستساغة، وفيما أن هذه القوانين تستخدم من أجل التحكم فى المعارضة السياسية وتوجيه الاتهامات إلى النشطاء من دعاة الحفاظ على البيئة ومناهضة الحروب، فإنها تبدو أنها تهيمن على مجالات المسلمين السياسية وحياتهم الاجتماعية اليومية، بما فى هذا الربط بين المساجد وأئمتها ومشاهدة بعض الفضائيات، وبين الأنشطة الإجرامية.

لم تُسمع احتجاجات تذكر حينما تم إطلاق النار على لقمان أمين عبدالله إمام مسجد محلى بدترويت وقتله أثناء إحدى غارات الشرطة. تقبلت الوسائط الإعلامية قصة شرطة دترويت والإف بى أى، التى مفادها أن الرصاص أطلق عليه لأنه أشهر سلاحا وقتل أحد كلاب الشرطة. بيد أنه، وبناء على مطالبات الفرع المحلى لمنظمة CAIR تم الكشف عن معلومات بعد عدة أشهر تقول إن أحد مخبرى الإف بى أى

كان قد أتى بعبد الله إلى أحد المستودعات بذريعة استعارة شاحنة الإمام الصغيرة، كما كشفت الصور وتشريح الجثة عن أن عبدالله تلقى ٢١ طلقة، اخترقت إحداها ظهره، فيما كان مُصَفِّدَ اليدين.

تؤكد أعمال قتل المشتبه فيهم من أمثال عبدالله والتي تتم دونما إجراء تحريات أو محاكمات الرأى القائل بأن إجراءات الشرطة هذه، واستهداف الإف بي أى للمسلمين أضحت ممارسات مُتقبلة. توفر ثقافة الإسلاموفوبيا مجالا متسعا للسلطات لإطلاق الاتهامات العشوائية بالإرهاب، ومن ثم، استدعاء استخدام القوانين، واللجوء إلى اليقظة وغيرها من المستلزمات التي أتت بها الحرب على الإرهاب. مثلا، ففيما أنه قد تم توجيه كثير من النقد إلى معتقل جوانتنامو، فقد أدى استدعاء وضع «المقاتلين الأعداء» وما تلاه من رفض تنفيذ الإجراءات القانونية المعتادة مثل مذكرات الاستدعاء، مع الاعتقالات لمدد مفتوحة، واستخدام المحاكم العسكرية، والاحتجاز بالثوب السوداء [مثل ذلك الموجود فى قاعدة باجرام، أفغانستان] والتعذيب، وتسليم الأسرى المشتبه فيهم إلى حكومات تابعة لتعذيبهم، والمواقع السوداء التابعة للسى أى إليه وعدم تخلى الحكومة إلى الآن عن تلك الممارسات المروعة، أدى كل هذا إلى وجود «معيار» جديد مُتقبَل للممارسات الحكومية.

وعلى حين أن الكونجرس كان قد أصدر تشريعات تجيز تلك الممارسات بناء على طلب بيت بوش الأبيض، فقد كان للإدارة الريادة فى ابتكار طرق جديدة لانتهاكات موثيق حقوق الإنسان التي تتعلق بالأسرى والمعتقلين، عنأ وأيضاً من خلال برامجها السرية للاغتيالات والخطف والتعذيب والاعتقالات. بدأ زيوع بعض الحالات يعمل ببطء على كبح جماح استخدام بوش غير المقيد لسلطاته الرئاسية، وقد تفحصت عدد من الدراسات الممتازة بأسلوب نقدى محاولات إدارة بوش المنهجية لإعادة تشكيل السلطات الرئاسية وتكبير الحريات المدنية بالولايات المتحدة، ومن خلال الجيش والأجهزة الاستخبارية. وعلى حين أن أكثر قضايا «المقاتلين الأعداء» ذيوعا تبدو وأنها تلمئن الأمريكيين المسلمين وغير المسلمين إلى أن حرياتهم المدنية مازالت

سليمة، لكن علينا أن نلتزم الحذر فى الاحتفاء بنجاح النظام القانونى بالولايات المتحدة فى حماية حقوق المتهمين الأجانب، ناهيك عن حقوق المسلمين المتهمين فى الحرب على الإرهاب، إذ إنه، مثلا، مازالت هناك معركة قانونية طويلة يجب خوضها، فقط من أجل التأكد من تطبيق قوانين الولايات المتحدة على المعتقلين فى جوانتنامو. وعلى حين أن المحكمة العليا قامت بإبطال بعض قرارات محاكم أدنى قضت بإنكار حقوق المدعين التى تقضى بتطبيق قوانين الولايات المتحدة على معتقلي جوانتنامو البريطانيين والأستراليين، والذين كان لابد وأن يتم اعتقالهم فى بلادهم وتعذيبهم لولا هذا القرار. ثمة قرار آخر أصدرته المحكمة العليا فى قضية «حمدان ضد رمسفلد» والذى بمقتضاه يمكن اعتبار محاكم بوش العسكرية غير قانونية، لكن سرعان، وقبل أن يتمكن نشطاء الحقوق المدنية من الاحتفاء بالحكم، ما أصدر الكونجرس وإدارة بوش «قانون التفويض العسكري» لعام ٢٠٠٦، الذى بمقتضاه أقيمت محاكم عسكرية خاصة غير خاضعة للقوانين العادية، لمحاكمة «المقاتلين الأعداء» تحديدا.

وبالمثل، ووجهت المحكمة العليا ضربة أخرى لاستخدام بوش الاحتجاز الوقائى الاحتياطى آلة للحرب على الإرهاب حينما حكمت فى قضيتين لصالح إعادة تفعيل حقوق إصدار مذكرات استدعاء قانونية فى حالة «المقاتلين الأعداء» المحتجزين بجوانتنامو». أيضا، قضت المحكمة فى قضيتى «بومدين ضد بوش» و«العودة ضد الولايات المتحدة» بحق المعتقلين من غير الأمريكيين إلى البحث عن العدالة برفع قضايا أمام محاكم الولايات المتحدة العادية وليس أمام المحاكم العسكرية الخاصة التى أقامها بوش بعد قضية «حمدان ضد رمسفلد». وعلى الرغم من ذلك، فقد تبع هذا الانتصار فى المعركة للحفاظ على حقوق المعتقلين القانونيين وغير القانونيين بجهود من قبل الحكومة الفدرالية، والسلطة التنفيذية والعسكرية والاستخبارات لإلغائها مرة أخرى. بعد عامين من آنذاك، لم تمد المحكمة العليا نطاق الحق فى إصدار مذكرة استدعاء والإجراءات الأخرى الملزمة لتشمل المعتقلين فى المواقع السوداء بقاعدة باجرام الجوية التى تستخدم أماكن ذات تحصينات أمنية مشددة لاحتجاز من يتم إلقاء القبض عليهم فى أى مكان بالعالم.

وعلى الرغم من أن إضفاء الكونجرس الصبغة القانونية على المحاكم العسكرية يعتبر إهانة لأية دولة ديموقراطية، إلا أن الأسوأ من هذا هو أن أول مدعى عليه يمثل أمام محكمة كهذه كان عمر خضر الذي كان في الخامسة عشرة من العمر لدى إلقاء القبض عليه في أفغانستان واحتجازه بجوانتنامو. قامت الحكومة بإخفاء هذه الحقيقة وأيضا حقيقة أنه كان مواطنا كنديا عن أعين الجمهور. كشفت شهادات قبل المحاكمة في عصر أوباما أن خضر تعرض للتهديد بالاغتصاب وخضع لأساليب إثارة الخوف وكان من بينها وضع رأسه في غمامة سوداء وربطها حول رقبتة مما سبب صعوبة في التنفس، وكانت تلك أساليب تتبع منهجيا مع الموقوفين. ونتيجة لفضح تلك المعلومات، تم طرد أربعة صحفيين من جوانتناما ومنعهم من تغطية المحاكمة.

وعلى حين أن الصحافة قامت بتغطية عمليات التعذيب، وتمت مناقشتها بالكونجرس إلا أنه لم توجه أية اتهامات ضد من أصدروا الأوامر بممارستها أو من نفذوها. وفي واقع الأمر، فإننا نجد أنه فيما يمضى اليمين الأمريكى بقيادة ديك تشينى وآلان درشوويتز أستاذ القانون بهارفارد، فى الدفاع عن التعذيب كوسيلة مشروعة لانتزاع المعلومات، تستمر هوليوود فى إنتاج الأفلام التى تبرره بوصفه ضرورة مؤسفة لا بد منها، بل وتمجده، كما نشهد جدلا مستداما حول استخدامه فى إعلام التيار السائد وكأنما التعذيب قضية ذات جوانب متعددة وليس انتهاكا لا ريب فيه لحق إنسان غير قابل للتفاوض أو الجدل، ويعترف به عالميا بصفته جريمة وفقا للقانون الدولي. وفيما كانت قضية التعذيب تثار علنا، كان ثمة من يخضعون له بالولايات المتحدة، ومن أبرزهم على صالح خلال المرعى، وهو طالب قطرى كان يعيش مع عائلته بالينوى حينما ألقى القبض عليه بعد ٩/١١، وأتهم بأنه عميل لخلية هاجعة وصلت إلى الولايات المتحدة قبيل ٩/١١ بانتظار الموجة الثانية من الهجمات على الولايات المتحدة. احتجز المرعى فى «الحبس الاحتياطي» فى سجن بسفينة فى قاعدة بحرية بتشارلستون، حيث تعرض للعزل، وتشويش حواسه وتعطيلها وأنواع التعذيب المختلفة دونما توجيه اتهام إليه. أصر المرعى على براعته وطالب بمحاكمة

جزائية وفقاً لدستور الولايات المتحدة. وفى النهاية، و بعد ثمانى سنوات من الحجز الاحتياطى بجنوب كارولينا، وجهت إليه إدارة أوباما تهماً جنائية، و بعد توجيه الاتهام إليه ونقله خارج القاعدة البحرية اعترف المرعى بأحد الدفوع ضده من أجل تقليل سنوات الحكم عليه.

استُخدم ذلك السجن البحرى بشارلستون لإيواء ثلاثة مشاهير من «المقاتلين الأعداء»: المرعى، ياسر عصام حمدى و جوزيه باديللا مفجر «القنابل القذرة» الشهير وفقاً لرمسفلد. باديللا و حمدى مواطنان أمريكيان حرمتهما إدارة بوش من حقوقهما الدستورية، وأخضع باديللا للتعذيب فى السجن إضافة إلى حقه بعقاقير هلوسة، مما أدى إلى آثار حادة على صحته الذهنية. و بعد ثلاث سنوات من الاحتجاز دونما توجيه تهم إليه، قدمته إدارة بوش إلى المحاكمة وأدانته بتهم تآمر لم تشمل «القنابل القذرة». بيد أن باديللا رفع قضية على جون يوو المدعى الأمريكى سبب السمعة بسبب احتجازه بأسلوب مناف للدستور وإخضاعه لانتهاكات جسدية و نفسية جسيمة.

أيضاً، أنكر على ياسر حمدى، المواطن الأمريكى، حقه فى استصدار مذكرة لاستدعائه حيث تم أسره فى أفغانستان، ثم نُقل إلى جوانتنامو و انتهى به المطاف فى تشارلستون، حيث صُفِّ على أنه من الأعداء المقاتلين على الرغم من أنه مواطن أمريكى و حكم عليه بالسجن لأجل غير مسمى. كان «التحالف الشمالى» قد أسر حمدى بقتدوز، أفغانستان، و سرعان ما وجد نفسه وسط تمرد المساجين العرب الأفغان الشهير بمزار الشريف الذى نجم عنه موت عميل للسى آى إيه واكتشاف جون ووكر ليند عضو طالبان الأمريكى. كان القرار الذى اتخذته المحكمة العليا فى قضية «حمدى ضد رمسفلد» معلماً حيث قضت بأن حكومة الولايات المتحدة لا تملك سلطة احتجاز المواطنين الأمريكين لأجل غير مسمى دونما اتخاذ الإجراءات المرعية محددة المدة.

و معثماً تعمل الميكانيزمات و الإجراءات التى تطبقها الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية بالشرق الأوسط على تسهيل تفعيل السياسات النيوليبرالية بالخارج، فإن

الميكانيزمات التي تفعلها على الأرض بالداخل الأمريكي تسهل تحكم الدولة والإدارة السياسية على الأوضاع بالداخل، وتعتبر الإسلاموفوبيا الثقافية والتشريعات اثنتين من تلك الميكانيزمات، والمحنة التي يواجهها المدعى عليهم من المسلمين والعرب غير الأمريكيين ما هي إلا نسخة أكثر قسوة من محنة العرب والمسلمين بأمريكا، الذين يواجهون انتهاكا لحقوقهم المدنية، بل ولحقوقهم الإنسانية في بعض الحالات. وعلى حين يهدف المناخ السائد الآن والتشريعات التي تصدر إلى التحكم في العرب والمسلمين بأمريكا ورصد حركاتهم وأنشطتهم، فإن النظام القانوني والمنطق القائل بحرمان الآخرين (الأقليات خاصة) من حقوقهم كى يتمتع غيرهم بالحرية يشكل أساسا لموجة جديدة من التشريعات والمشاريع المعادية للهجرة بالولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن تجميع المعلومات عن الأمريكيين اللاتينيين ووسمهم ومضايقتهم وحرمانهم من حقوقهم المدنية واكبتة جدالات واحتجاجات فلا يبدو وأن ثمة الكثير من المعارضة أو الحديث المضاد في أوساط الجمهور الأمريكي، بما في هذا الديموقراطيون والليبراليون حول حرمان المسلمين والعرب من حرياتهم المدنية. وعلى الرغم من ذلك فإن التشريعات العنصرية ضد اللاتينيين الأمريكيين، والذين يعيشون أوضاعا اقتصادية واجتماعية أكثر هشاشة بأمريكا الشمالية هي نتاج سياق تاريخي عنصرى بالولايات المتحدة استمر منذ «مبدأ مونرو» الذي أدى إلى الحرب المكسيكية الأمريكية والحرب الأمريكية الإسبانية، وانطلاق الولايات المتحدة قوة استعمارية. وبالتقابل، فإن الشكل الخبيث من الإسلاموفوبيا هو نتاج عصر العولمة، حيث إنه لا يتم فقط عن رغبة الولايات المتحدة في التحكم بموارد النفط في أنحاء العالم، بل أيضا عن الإسلاموفوبيا الثقافية واستعداد الجمهور الأمريكي لتميط المسلمين والعرب واستهدافهم وانتهاك حقوقهم وأدميتهم. انبثقت الثقافة الأمريكية من ثقافة المستوطنين وتطورت لتصبح ثقافة إمبريالية حيث يشعر الأمريكيون البيض أن العرب والمسلمين يمثلون آخر المعازل الثقافية المقاومة لهيمنة الولايات المتحدة الكوكبية والتي تُسوّق على أنها تأتي بالحدائث والديموقراطية والازدهار الرأسمالي.

إن الادعاءات التي وُجّهت ضد «الإرهابيين» المشتبه فيهم من المواطنين وغير

المواطنين ومحاكماتهم هى المثال الأكثر وضوحاً على تآكل حريات المسلمين المدنية. فإلى جانب الأمثلة التى سبق ذكرها عن نصب الفخاخ والرقابة والمحاكمات، فقد عملت وزارة العدل، ووزارة الأمن الداخلى معاً وبكفاءة عالية على هندسة سحب الحقوق الدستورية والمدنية من المسلمين المدعى عليهم وذلك بالدفع بعدم جواز تطبيق الحقوق الدستورية على كبار المتهمين بالإرهاب، وتستند مثل تلك الأطروحات على المنطق الذى يذهب إلى أن «الإرهابيين»، أى المسلمين، يرفضون قيم الأمم المتحضرة وبالتالي يفقدون أهلية التمتع بالحقوق التى تمنحها تلك الأمم. وما علينا إلا النظر إلى كتابات مستشارى بوش ودائرة مثقفه المقربين لنرى كيف يروجون للنظرية القائلة بأن المسلمين والبلاد الإسلامية ليسوا فقط معادين جوهرياً للقيم الغربية بل إن عداهم هذا كلى ولا أمل فى التخلص منه أو تعديله.

مؤخراً، تم التأكيد على عدم جدارة المسلمين والعرب الأمريكيين باستحقاق امتيازات الحقوق المدنية أثناء نظر بعض القضايا الشهيرة. فى عام ٢٠٠٥، أدين العربى الأمريكى أحمد عمر أبوعلى بارتكاب أعمال إرهابية كان من بينها التآمر لاغتيال الرئيس بوش، وكان قد ألقى القبض عليه أثناء دراسته بالمدينة المنورة واحتجزته سلطات الأمن الداخلى السعودية لمدة عشرين شهراً بدون الادعاء عليه بأى تهمة. كان الإف بى أى على علم باعتقال أبوعلى بالسعودية وتعذيبه، وقام ممثلون عنه باستجوابه أثناء اعتقاله فى عدد من السجون السعودية. وبعد عدة أشهر من إخضاعه للتعذيب، اعترف أبوعلى بارتباطه بالقاعدة، وفى النهاية، تم تسليمه إلى الولايات المتحدة، وفى فيرجينيا تم توجيه تهمة التآمر إليه، وأيضاً تهمة إمداد القاعدة بالمساعدات المالية، ومرافقة عملاء للقاعدة وتلقى أسلحة وتدريبات لوچستية من القاعدة. استندت أدلة الدولة إلى اعترافات أبوعلى التى انتزعت أثناء إخضاعه للتعذيب على أيدى رجال المباحث العامة السعودية سيئى السمعة فيما كان معتقلاً بالرياض. وإلى جانب هذا الاعتراف، قدّم المدعى بعض القرائن الظرفية الواهية، مثل وثيقة من ست صفحات عن كيفية تحاشى الرقابة الحكومية، وأخرى من صفحتين

تمتدح الملا عمر قائد طالبان، وكتاب لأيمن الظواهري، وتسجيلات صوتية معادية للسامية والأمريكا، واشتراك في مجلة «البنادق Handguns».

أكد أبوعلی أن اعترافاته انتزعت تحت التعذيب أثناء اعتقاله قائلاً إنه قد تعرض للضرب والحرمان من النوم والتموضع في أوضاع جسدية مرهقة. أيضاً، جاء بشهادته أن الإف بي أي قاموا بزيارته عدة مرات بالمعتقل وأن لديهم علماً تاماً بالتعذيب الذي تعرض له وصادقوا عليه. رفض القاضي جerald برووس لى السماح لمحامي الدفاع بأى نقاش للتعذيب الذى يمارسه السعوديون بمعتقلاتهم أو تقديم أدلة عليه، وفى نفس الوقت سمح بالاستماع لشهادة حارس عسكري بأحد السجون التى اعتقل فيها أبوعلی أقسم على أن التعذيب محظور فى السجون السعودية. علاوة على ذلك، فقد رفض القاضي الشهادة التى أدلى بها أحد الأطباء والإخصائين النفسين والتى مفادها أن أبعاد الندبات الموجودة على ظهر المدعى عليه وانتظام شكلها تؤكد أنها نتيجة للجلد بالكرابيج، وعلى النقيض من هذا، تقبل القاضي تقرير ممرضتين بمركز للاحتجاز وطبيب أمراض جلدية، والذين لم يقوموا بإجراء أى فحص جسدى لأبى علي، بل فحصوا صوراً لظهره وقرروا أن الندبات هى مجرد تغيير طبيعى فى لون خضاب خلايا جسده. أدين أبوعلی من خلال عدد من انتهاكات حقوقه المدنية، الأمر الذى يناقشه الباحث القانونى وديع سعيد بالتفصيل فى مقال له بدورية إنديانا للقانون.

تم طمس حقيقة ما إن كان أبوعلی مذنباً بالتأمر على اغتيال بوش أم لا من خلال الانتهاكات الجلية لحرياته المدنية، وبخاصة حقوقه التى تكفلها له التعديلات الدستورية الرابعة والخامسة والسادسة، مثل عدم تحديد الادعاءات الموجهة إليه، وإجراءات التفتيش والضبط غير القانونية من قبل السعوديين الذين كانوا يعملون لحساب الإف بي أي، والأنتكى من هذا كله، انتزاع اعترافات تجرمه تحت وطأة القمع والتعذيب. وكما صرّح الجوهرى عبدالمك، إمام مسجد دار الهجرة وأحد القيادات المحلية والناشط السابق فى حركة حقوق السود، فإن قضية أبوعلی هى «قضية حقوق

مدنية» بأكثر مما هى قضية جنائية، كما أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا تعبر فيه عن قلقها إزاء الإجراءات التى اتَّخَذت.

وليست هذه بالوقائع النادرة حيث تجرى الآن، وعلى سبيل المثال لا الحصر، محاكمة سيد فهد هاشمى بتهمة «التآمر لتزويد تنظيم إرهابى أجنبى بالدعم المادى أو الموارد». لم يُدعى على هاشمى، وهو مواطن أمريكى، بالاشتراك بأية جريمة أو فعل «إرهابى» على وجه التحديد، كما لم يتهم بأنه عضو بالقاعدة. الأحرى أن الادعاءات هى نتيجة تهم وجهها إليه جنيد بابار، أحد أصدقائه السابقين، الذى كان قد أُدين بارتكاب جرائم إرهابية ثم تعاون مع المسؤولين من أجل تخفيف الحكم الذى صدر ضده بالسجن سبعين عاما. كان بابار، فى عام ٢٠٠٤، قد أقام أسبوعين بلندن مع هاشمى الذى كان يدرس للحصول على درجة الماجستير وأودع عنده معاطف للمطر وجوارب ووتربروف واستخدم موبايل هاشمى لمهاطقة شركائه فى المؤامرة. وبعد عامين من تلك الزيارة، ألقى القبض على هاشمى بمطار هيثرو بناء على طلب الإف بى آي، وهو فى طريقه إلى باكستان بلد مولده، وتم تسليمه بعد ١١ شهرا إلى سلطات نيويورك حيث استدعى إلى المحكمة للإجابة عن الاتهامات الموجهة إليه. ومنذ عودته إلى الولايات المتحدة ظل محتجزا فى سجن انفرادى تحت إجراءات مشددة وخضع لـ «الإجراءات الإدارية الخاصة SAMS» التى تفرض القيود على الحقوق المدنية الأساسية للمشتبه فيهم والتى كان جون آشكروفت قد طبقها وجعلها ألبرتو جونزاليس إجراءات دائمة. والجدير بالذكر أن چانيت رينو كانت لها الريادة فى استخدام SAMS وتطبيقها على الشيخ عمر عبدالرحمن أثناء احتجاجه. تقيد بنود هذه الإجراءات حصول المدعى عليه على الاستشارات القانونية والعائلية، وتبقيه فى حبس انفرادى، وتحظر عليه الاشتراك فى صلاة الجماعة أو الحديث إلى غيره من النزلاء أو الحراس. تم تعيين محاميه بموجب موافقة أمنية مقبولة من الولاية، ولا تتاح المعلومات سوى للمحامى وفقا لقوانين السرية.

تلقى قضية هاشمى الضوء على الأسلوب الذى به تتواطأ عدد من الجهات

الحكومية، ناهيك عن تأمرها، لحرمان المسلمين الأمريكيين من حقوقهم وتشويه صورتهم بصفتهم طابورا خامسا. مثلا، استجاب القاضى لطلب المدعى بمنع الجمهور من حضور المحاكمة بذريعة أنه «من المحتمل للمحلفين أن يروا أعدادا كبيرة من مؤيدي المدعى عليه فى مقاعد الجمهور مما يؤدي بطبيعة الحال إلى أن يفترض المحلفون أن بعض الحضور على الأقل يشاركون المدعى عليه فى توجهاته الإسلامية الراديكالية العنيفة». ويقولها هذا، فإن الادعاء والقاضى قد عملا تحديدا على زيادة حساسية المحلفين ومشاعرهم من الإرهاب الإسلامي، مما يعمل على تحيز المحلفين من خلال التلاعب بالخاوف المتقبلة غير المحددة الناجمة عن الإسلاموفوبيا الثقافية وبعثا إليهم برسالة مغزاها افتراض الجرم إلى أن يتم إثبات البراءة.

الخلاصة:

فى أغسطس ٢٠٠٧، كان يوسف مجاهد وأحمد عبدالشريف محمد الطالبان بجامعة جنوب كاليفورنيا فى طريقهما لقضاء إجازة بكارولينا الشمالية. أمر محمد بالوقوف على الطريق السريع ١٧٦ بسبب تجاوزه السرعة على بعد أميال من السجن البحرى المدمج بجنوب كارولينا، وهو ذات السجن الحربى المحتجز به بادبلا والمرعى وحمدى. تم تسجيل صوتى للضابط الذى أوقف الطالبين به تعليقات عنصرية حيث قال إن محمد ومجاهد يشبهان رجال طالبان ويحتمل لهما أن يكونا مفجرين انتحاريين وأنهما «بيدون إسلاميين». أمر الضابط المدعى عليهما بالخروج من السيارة ولدى تفتيشهما تم العثور على «متفجرات» و«قنابل أنبوية». تم إغلاق الطريق السريع، ووضعت السلطات المحلية والفدرالية فى حالة تأهب عالية.

وعلى الرغم من توجيه الاتهام لمحمد ومجاهد بأنهما كان ينقلان موادا متفجرة، وموادا لصنع المتفجرات وبيبت معلومات عن استخدامها، إلا أن الطالبين فى حقيقة الأمر، كانا يحملان ألعابا نارية، وهذا أمر مشروع فى كارولينا الجنوبية. كان محمد، وهو طالب دراسات عليا بالهندسة، اعترف على نفسه بأنه صنع فيديو يوضح كيفية تحويل ريموت كترول لعبة إلى آلية تفجير عن بُعد، وتلقى حكما مخففا بالسجن ١٥

عاما. وكما فى حالتى سامى العريان والمرعى، يلجأ كثير من المدعى عليهم الأبرياء فى الغالب إلى الاعتراف بأنهم مذنبون بارتكاب جرائم أقل خطورة من المدعى عليهم بها كوسيلة لتجنب مشاق المعارك القضائية الطويلة ونفقاتها، والتي قد لا تُراعى فيها حقوقهم. دفع مجاهد بأنه غير مذنب فى الدعاوى الفدرالية التى وجهت إليه كما برأه المحلفون من دعاوى الإرهاب، لكن بعد ثلاثة أيام من تبرئته أُلقت سلطات المهاجرين وفرض الجمارك (JCE) القبض عليه وادعت عليه بنفس التهم التى بُرئ منها، الأمر الذى كان من شأنه أن يؤدى إلى ترحيله، وكان لدى مجاهد إقامة قانونية منذ قدومه إلى الولايات المتحدة من مصر وهو فى الحادية عشرة من العمر، لولا أن الحكم صدر ببراعته من دعاوى ICEs أيضا.

لا يستطيع هذا الفصل أن يتضمن سوى نماذج قليلة من الإجراءات والأفعال العنصرية الشهيرة منها والعادية المعادية للعرب والمسلمين وأحاديث الكراهية الناجمة عن الإسلاموفوبيا الثقافية التى تقع يوميا. وللأسف، فإن لدى الكثيرين الكثيرين، بل لدى غالبية العرب والمسلمين الأمريكين قصصا يروونها عن التحيز والتعصب الأعمى والجهل، قصص مشاق ومحن ونقد ذاتى لا تخلو أحيانا من الفكاهة، تلازم مسيرة حياة المسلمين والعرب فى الولايات المتحدة، وتلك أمور يومية معتادة، بخلاف حالات مثل حالة مجاهد التى توضح مدى انتشار الإسلاموفوبيا فى الولايات المتحدة. فقد خضع مجاهد ومحمد للوسم العنصرى كما أثبت التسجيل الصوتى للتعليقات العنصرية من قبل الضابط الذى ألقى القبض عليهما. أدى هذا الوسم إلى تفتيشهما بأسلوب كان لا بد وأن يُعتبر غير قانونى لو أنهما غير مسلمين أو عرب، تفتيش نجم عنه دعاوى ظرفية ظالمة ضد محمد. علاوة على ذلك، فقد سهلت الإسلاموفوبيا الثقافية إجراءات الوسم والتصنيف العنصرى والإيقاع بهما كمسلمين من جانب شرطة ولاية كارولينا الجنوبية والإف بى آى، ثم أدت القوانين التمييزية إلى حرمان مجاهد من حقوقه الدستورية. ويبدو أن ICE شعرت أن مجاهداً، بوصفه مهاجرا مسلما، لا يتمتع بالحقوق التى كفلها التعديل الخامس والتي تحظر عدم محاكمة الشخص على ذات الجرم مرتين.

ليست الإسلاموفوبيا ظاهرة شاذة أو عرضية، كما أنها ليست رد فعل على رضوض الولايات المتحدة بعد ٩/١١ أو تعبيراً عن بارانوايا مبررة أو غير مبررة في عصر «الحرب على الإرهاب». لقد حرصت على عدم جعل نظامي بوش وأوباما كباش فداء والصاق ظاهرة الإسلاموفوبيا بهما حصرياً وذلك لأن هذا سيحرف النظر عن عمق هذه الظاهرة الحقيقي في ثقافة الولايات المتحدة السياسية. الأخرى أن مصدر الظاهرة ليس حزياً بعينه، أو رئاسة بعينها، أو إحدى مجموعات الضغط أو أحد اللوبيات، لأن الإسلاموفوبيا تشكيل أيديولوجي في الثقافة الأمريكية ناجم عن وضع الولايات المتحدة كقوة هيمنة كوكبية. بتعبير الأخر، إن الإسلاموفوبيا مكون مستدام ومنهجي في الثقافة الأمريكية تحول إلى تشكيل أيديولوجي في عصر العولمة. تذهب أطروحة هذا الفصل إلى توسيع مدى النقاش والتفسيرات التي قدمناها في الفصول السابقة لتشمل المستويات القاعدية للمسلمين والعرب في أمريكا الشمالية وحياتهم اليومية.

ظل النشطاء، ورجال الدين والطلبة والمواطنون المسلمون يتعرضون للمضايقات والتحرشات وأحاديث الكراهية وأعمال العنف والتحقيقات وحملات تشويه السمعة والمحاكمات. كما ظلت المنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والمجموعات الطلابية الإسلامية مستهدفة ومراقبة ومخرقة هذا إلى جانب شيطنتها ومحاولات الإيقاع بها وغوايتها. ليس من المهم إن كانت نسبة ضئيلة لا تذكر من السكان ترتكب أعمالاً إرهابية، أو إن كانت نسبة كبيرة من المشتبه فيهم المدعى عليهم بارتكاب أعمال إرهابية مذنبين، حيث قد يقول الناقدون إن هذا الكتاب ما هو إلا محاولة لتبرئة من يشاركون في أعمال إرهابية حقة ضد المدنيين الأبرياء سواء كانوا يعيشون في أمريكا الشمالية أو أوروبا أو الشرق الأوسط. وفي هذا، فإنهم يفضلون توجيه الاتهامات والقذف بدلا من محاولة فهم الدوافع السياسية والتاريخية خلف أعمال العنف الياثسة مثل تفجيرات ٩/١١، وتفجيرات المواصلات العامة بلندن ومدريد، أو تفجيرات المجمع السكني بالرياض عام ٢٠٠٣ والتي أدت إلى وقوع عدد كبير من

القتلى غالبيتهم من العمال والعائلات العربية والأسوية المغتربة وليس من الجنود الأمريكيين الذين كانوا مستهدفين، وأدت أيضا إلى اعتقالات جماعية بالسعودية وكان أحمد عمر أبوعلی أحد هؤلاء المعتقلين.

ليس بالإمكان مناقشة عوامل «الإرهاب» التاريخية أو دوافعه السياسية المحددة بالإعلام الأمريكي أو المؤسسات والمنتديات العامة بالولايات المتحدة بأسلوب ذي معنى، حيث إن كلها عوامل يفضل الأمريكيون من مختلف الأطياف عدم تفحصها. تشمل تلك العوامل اقتلاع الشعب الفلسطيني الذين يخضعون لنظام مؤسس مستدام، وبمصادقة من الولايات المتحدة، من سوء المعاملة والظلم والإذلال والحرمان والتمييز العنصري. تشمل أيضا دعم الولايات المتحدة للاقتصادى والاستخباراتى والعسكرى والسياسى للأنظمة المستبدة والملكية فى البلدان العربية والإسلامية والقائمة على تحكم الأثرياء ونهب أموال البلاد من خلال فرض القوانين العسكرية والقوانين الجائرة، وحيث تتفشى المحسوية والشللية والأوليغاركية وتسود النظم النيوليبرالية. أيضا، من بين هذه العوامل تدمير العراق من خلال فرض العقوبات أولا الذى أدى إلى وهن اقتصاده ومجتمعه المدنى ثم اجتياحه فى عملية «تحرير» العراق من خلال «الصدمة والترويع» مما قضى على اقتصاده ومؤسساته العلمانية وتقاليدہ ليحل محلها السلطوية والشللية والطائفية والنيوليبرالية.

هدف هذا الفصل هو طرح أمثلة متنوعة حديثة توضح الإسلاموفوبيا الثقافية والمؤسسة فى الولايات المتحدة. لم تنجح الحكومة وهيئات فرض القوانين سوى فى اكتشاف حالات جد قليلة من المحاولات أو المخططات الإرهابية (والتي حظيت بتغطيات إعلامية واسعة) هذا على الرغم من ضخامة ميزانيتها الأمنية وادعائها الشائع بوجود تهديدات إرهابية كبيرة وخطيرة. وعلى حين أن تلك الجهات نجحت فى استصدار بعض الإدانات، إلا أن كثيراً من تلك الإدانات ضد «الإرهابيين المشتبه فيهم» تمت من خلال حرمان المدعى عليهم من حقوقهم المدنية قبل الادعاء عليهم ومحاكمتهم وأثناءها وبعدها. غدا هذا ممكناً لأنه تم تخدير مشاعر الجماهير ضد

حقيقة الانتهاك المنظم لحقوق المسلمين والعرب، أو حتى حرمانهم منها، لأن أصلهم كمسلمين يجعلهم غير مؤهلين للحقوق الأصيلة لكل إنسان «متحضر». وفي نفس الوقت، تحدث الانتهاكات لأن الجمهور الأمريكى غدا مفرط الحساسية لتهديدات متوهمة وشيكة من «الإرهابيين» الذين يتخلونهم وهم يختبئون خلف كل شاشة مؤجرة، أو محطة بنزين، أو محل تجاري، أو مبنى جامعى أو مكتب سياسى!!